



دولة فلسطين  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

واقع المنشآت العاملة في فلسطين  
(من واقع بيانات تعداد المنشآت 2012)

شباط/فبراير، 2014

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات  
للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© ربيع الثاني، 1435هـ - شباط، 2014.  
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. واقع المنشآت العاملة في فلسطين (من واقع بيانات تعداد  
المنشآت 2012). رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين

هاتف: 2 298 2700 (970/972)

فاكس: 2 298 2710 (970/972)

الرقم المجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>





## شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في انجاز هذه الدراسة.



## فريق العمل

- إعداد التقرير

نهاية عودة

راوية علاونة

- تدقيق معايير النشر

حنان جناجره

- المراجعة الاولية

عبد الله نجار

أميمة الاحمد

أمجد جوابرة

- المراجعة النهائية

عناية زيدان

- الاشراف العام

علا عوض

رئيس الجهاز





## تنويه للمستخدمين

1. اعتمد معدو هذه الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولا يتحمل الجهاز مسؤولية أي خطأ في البيانات.
2. مجموع بعض النسب المئوية قد لا يساوي 100% نتيجة التقريب.
3. عند المقارنة بين التعدادين 2007 و2012 والبيانات المتعلقة بالقطاع المؤسسي وبيانات العاملين حسب الجنس يؤخذ بعين الاعتبار ان البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
4. بيانات المنشآت في التعدادين 2007، 2012 لا تشمل المنشآت العاملة في الأنشطة الاقتصادية الزراعية (الزراعة وتربية الماشية والحيوانات الأخرى)، ولا تشمل المنشآت المصنفة ضمن النشاط المساند.
5. البيانات المتعلقة بفئات حجم العمالة، والامساك بالسجلات والقيود المحاسبية، نوع العمل، الكيان القانوني، القطاع المؤسسي، وبيانات العاملين حسب الجنس لا تشمل منشآت النشاط المساند.



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	<b>المقدمة</b>
	<b>ملخص تنفيذي</b>
<b>19</b>	<b>الفصل الأول: مقدمة الدراسة</b>
19	1.1 حدود الدراسة
19	2.1 منطقة الدراسة
19	3.1 اهداف الدراسة
20	4.1 اهمية الدراسة
20	5.1 منهجية الدراسة
20	6.1 بيانات الدراسة
20	7.1 المفاهيم والمصطلحات
<b>25</b>	<b>الفصل الثاني: التوزيع الجغرافي والأنشطة الاقتصادية للمنشآت</b>
25	1.2 الواقع الجغرافي
26	2.2 المنشآت العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية
<b>31</b>	<b>الفصل الثالث: خصائص المنشآت العاملة</b>
31	1.3 توزيع المنشآت العاملة حسب الملكية
31	2.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب الكيان القانوني
32	3.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب التنظيم الاقتصادي
33	4.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب فئات العمالة
34	5.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب فئات العمالة والأنشطة الاقتصادية
35	6.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية من حيث الإمساك بالسجلات والقيود المحاسبية
36	7.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب جنس المدير أو المالك
36	8.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب القطاع المؤسسي
37	9.3 التغير في أعداد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية على مستوى فئات العمالة

الصفحة	الموضوع
39	الفصل الرابع: العاملون في المنشآت العاملة
39	1.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب المنطقة
40	2.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة
43	3.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب الأنشطة الاقتصادية
46	4.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب نوع العمل
48	5.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب فئات العمالة
51	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
51	1.5 الاستنتاجات
52	2.5 التوصيات
55	الجداول

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
57	جدول 1: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة والعاملين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية وعدد السكان المقدر في فلسطين حسب المحافظة والمنطقة، 2012
58	جدول 2: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة والعاملين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2012
59	جدول 3: التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والجنس والمنطقة، 2012



## المقدمة

التعداد العام للمنشآت هو أحد أهم أركان عملية البناء الوطني، وهو متطلب أساسي لعمليات التخطيط الاقتصادي، كما يمثل شكلاً من أشكال ممارسة السيادة الوطنية على الأرض. ويتم تنفيذ التعداد عادة كل خمس سنوات وبصورة دورية، بما يواكب التغيرات السريعة في أعداد المنشآت العاملة من حيث ظهور منشآت جديدة أو اغلاق منشآت أخرى بالإضافة الى التغيرات التي تطرأ على بيانات المنشآت القائمة.

وإدراكاً لأهمية جسر الهوة القائمة بين متطلبات المجتمع المدني من البيانات الاقتصادية وبين الواقع القائم في فلسطين، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ تعداد المنشآت الخامس عام 2012 كاستحقاق قانوني وتنموي وإحصائي بعد تنفيذ التعداد الرابع عام 2007، وذلك بفضل الجهود المتميزة لأعضاء الفريق الوطني، والدعم المتواصل الذي قدمته القيادة الفلسطينية.

تم اعداد هذه الدراسة التحليلية لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وادراك افضل لبيانات هذا التعداد، وللاستفادة القصوى من بيانات تعداد المنشآت 2012.

يعرض الفصل الأول مقدمة تعريفية عن الدراسة، ويعرض الفصل الثاني التوزيع الجغرافي للمنشآت، كما يشمل الفصل الثالث خصائص المنشآت بينما تطرق الفصل الرابع لواقع العمل، وأخيراً الفصل الخامس تناول الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

آملين ان تسهم هذه الدراسة في توفير البيانات اللازمة للمخططين وصناع القرار اضافة الى الباحثين والدارسين، من اجل القيام بمهامهم في مجال رسم السياسات واتخاذ القرارات اللازمة لبناء الوطن.

والله ولي التوفيق،،،

علا عوض  
رئيس الجهاز

شباط، 2014





## ملخص تنفيذي

- يلاحظ من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت 2012 أن المنشآت العاملة في فلسطين بلغت 144,969 منشأة توزعت بواقع 67.9% في الضفة الغربية، و32.1% في قطاع غزة.
- يتضح من خلال النتائج على مستوى الضفة الغربية أن النسبة الأكبر من عدد المنشآت العاملة تتركز في التجمعات الحضرية حيث يعمل ما يقارب من 79.0% من المنشآت في المناطق الحضرية، في حين بلغت نسبة المنشآت العاملة في التجمعات الريفية 17.1%، وفي المخيمات بلغت نسبة المنشآت 3.8%.
- في قطاع غزة فقد بلغت نسبة المنشآت العاملة التي تقع ضمن التجمعات الحضرية 82.5% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، بالمقابل شكلت نسبة المنشآت في التجمعات الريفية 1.8% فقط، في حين بلغت نسبة المنشآت في المخيمات 15.7%.
- عند توزيع المنشآت العاملة حسب ملكيتها يتضح تمركز معظم المنشآت في القطاع الخاص الوطني والذي شكل ما نسبته 90.6% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين.
- من جانب الكيان القانوني فإن 85.4% من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين هي منشآت فردية (مملوكة بالكامل من قبل شخص واحد).
- من خلال النتائج تبين أن 90.9% من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية هي عبارة عن منشآت مفردة (ليست مراكز رئيسية أو فروع تتبع لمراكز).
- أظهرت النتائج ان المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب القطاع المؤسسي هي منشآت تتبع لقطاع الأسر المعيشية حيث بلغت نسبتها 88.4% .
- إجمالي عدد العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين 384,778 عامل في كافة الأنشطة الاقتصادية، وتوزع العاملون بواقع 68.3% في الضفة الغربية، 31.7% في قطاع غزة. أما من حيث توزيع العاملين حسب أنواع التجمعات فيتضح من خلال النتائج أن 85.1% من العاملين يعملون في تجمعات حضرية، مقابل 9.5% يعملون في تجمعات ريفية، و5.4% من العاملين يعملون في المخيمات.
- معظم العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية هم من الذكور، حيث شكلوا ما نسبته 81.9% من إجمالي عدد العاملين في فلسطين، بالمقابل بلغت نسبة الإناث 18.1%.
- هناك اعتماداً في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية على العاملين من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة، حيث بلغت نسبتهم 36.7% من إجمالي عدد العاملين، في حين شكل العاملون مقابل رواتب وأجور ما نسبته 63.3%.
- تشير البيانات الى ان 77.5% من إجمالي عدد العمالات في فلسطين يعملن بأجر بالمقابل 22.5% من العمالات في فلسطين يعملن بدون أجر.
- تركز المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية يقع ضمن الفئة التي تشغل اقل من 5 عاملين، هذه الفئة والتي هي اقرب إلى القطاع غير المنظم من حيث حجم التوظيف أو القدرة الاستيعابية للعمالة حيث شكلت 89.0% المنشآت العاملة على فئات العمالة.

- عند توزيع العاملين حسب فئات العمالة تظهر نتائج التعداد لعام 2012 على مستوى فلسطين أن 59.8% من العاملين يعملون ضمن فئة العمالة الأولى (التي تشغل اقل من 5 عاملين)، وان 58.3% من إجمالي عدد العاملين في هذه الفئة هم عاملون بدون اجر (من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة).
- أن العاملات يعملن في الغالب ضمن المنشآت التي تشغل فيها اقل من 5 عاملات حيث بلغت نسبتها 49.5%، او يعملن في المنشآت التي تعمل فيها أكثر من 20 عاملة وبلغت نسبتها 23.1%.
- عند توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب الانشطة الاقتصادية، يلاحظ أن أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) احتلت المركز الأول من حيث التشغيل حيث ساهمت بنسبة 38.6% وشكل نشاط البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها النسبة الأكبر حيث بلغت 7.4%، من إجمالي عدد العاملين في فلسطين.
- عند النظر إلى توزيع العاملات في الأنشطة الاقتصادية على مستوى فلسطين، يتضح أن أنشطة التعليم تمثل الأهم من حيث عدد العاملات حيث شكلت ما نسبته 23.0%، والنسبة الأكبر من العاملات تركزن في أنشطة التعليم قبل الأساسي والتعليم الأساسي وذلك بنسبة 16.0% من إجمالي عدد العاملات في فلسطين.

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة

تمثل التعدادات بمختلف أنواعها أهم المشاريع الإحصائية الحيوية في الدولة، حيث ترصد هذه التعدادات الواقع بشكل أشمل وأدق مقارنة مع المسوح بالعينة، وبالتالي تساهم بشكل فعال في توفير قاعدة بيانات هامة تساعد في عملية التنمية والتخطيط. وتكمن أهمية البيانات التي يوفرها تعداد المنشآت من خلال المؤشرات التي تعكس طبيعة هيكلية الاقتصاد وبنيته الداخلية بمختلف قطاعاته، وهنا تبرز الحاجة لدراسة علمية متخصصة للبيانات التي توفرها هذه التعدادات لتعيد تقديم البيانات على شكل دراسة تهدف إلى المساهمة في مساعدة أصحاب القرار في التخطيط والتنمية، مع تنفيذ الجهاز للتعداد العام للمنشآت 2012، يكون الجهاز قد نفذ التعداد الخامس للمنشآت في فلسطين، وبهذا يكون قد وفر قاعدة بيانات أساسية ومهمة حول واقع المنشآت الفلسطينية، وتأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذه البيانات الهامة التي وفرها التعداد العام للمنشآت وترصد أهم التغيرات التي فرضت نفسها على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية.

#### 1.1 حدود الدراسة

تناولت الدراسة المنشآت العاملة في فلسطين للعام 2012.

#### 2.1 منطقة الدراسة

تناولت الدراسة فلسطين التي تنقسم اداريا الى 16 محافظة، حيث تعتبر المحافظة اعلى مستوى في الهيكل الاداري من التقسيمات الادارية في فلسطين، بحيث تضم المحافظة عدد من التجمعات السكانية، يبلغ عدد المحافظات في الضفة الغربية 11 محافظة و 5 محافظات في قطاع غزة موزعة كما يلي:

1. الضفة الغربية: وتشمل محافظات جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، اريحا والاعوار، القدس، بيت لحم، الخليل.
2. قطاع غزة: ويشمل محافظات شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس، رفح.

#### 3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على خصائص المنشآت العاملة في فلسطين والعاملين فيها، كما يسلط الضوء على واقع وخصائص العملات في فلسطين حسب نتائج تعداد المنشآت 2012، وإظهار أبرز الخصائص الاقتصادية والهيكلية والتنظيمية والجغرافية لهذه المنشآت، بالإضافة لإجراء المقارنة لاهم المؤشرات مع نتائج تعداد المنشآت 2007.

وتبرز الدراسة الجوانب التالية:

1. التوزيع الجغرافي للمنشآت العاملة.
2. خصائص المنشآت العاملة.
3. العاملون في المنشآت العاملة.
4. واقع العملات في المنشآت العاملة.

5. التغييرات الهيكلية مقارنة مع تعداد 2007.

6. الاستنتاجات والتوصيات.

#### 4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بصفة عامة بأهمية تعداد المنشآت والذي يعكس الواقع الاقتصادي في فلسطين، ودراسة هذه المنشآت ورصد خصائصها يعتبر من المجالات المهمة والضرورية، كذلك تساهم الدراسة في مساعدة أصحاب القرار وذوي الاهتمام في مجال التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية لا سيما المتعلقة منها في تنمية القطاعات الاقتصادية، وتهيئة البيئة القانونية والتشريعية والاستثمارية وتدعيم البنية التحتية التي تساهم في الارتقاء بدورها في عملية التنمية والبناء، كما وتهدف الى دراسة خصائص العملات الفلسطينية وتسليط الضوء على مدى مساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني.

#### 5.1 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على المنهج التحليلي الوصفي في تشخيص كافة خصائص ومميزات المنشآت العاملة في فلسطين مع نهاية عام 2012. كما أنها تستند إلى المنهج المقارن عبر مقارنة ابرز النتائج مع التعدادات السابقة ومحاولة إبراز التغييرات والتحويلات بالإستناد الى المتغيرات الأساسية قيد الدراسة.

#### 6.1 بيانات الدراسة

تعتمد بيانات هذه الدراسة في تشخيصها لواقع المنشآت العاملة في فلسطين على قواعد البيانات والمعلومات التي وفرتها التعدادات الخاصة بالمنشآت التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء، وهي:

- تعداد المنشآت 2012.
- التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007.

#### 7.1 المفاهيم والمصطلحات

##### المؤسسة:

هي وحدة تنظيمية اقتصادية قادرة بحكم ما لها من حقوق على امتلاك الأصول وتكبد الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية وبمعاملات مع أطراف أخرى.

##### المنشأة:

المنشأة هي مؤسسة أو جزء منها تقع في مكان واحد وتتخصص بشكل أساسي بنشاط إنتاجي رئيسي واحد (غير مساعد) حيث يحقق هذا النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة. (مع احتمالية الإنتاج من أنشطة ثانوية) وتتوفر عنها بيانات بما يسمح بحساب فائض التشغيل، أي توفر بيانات عن كل من: العمال، والمصاريف، والإنتاج والإيرادات، والأصول الثابتة. ولا تعتبر الوحدات التي تنتج لأغراض خاصة بالمنشأة منشآت مستقلة إذا كانت تقع داخل المنشأة نفسها، أما إذا وقعت خارج حدود المنشأة وتقع في مبنى مستقل فإنها تعتبر وحدة نشاط مساعد، مثل المخازن أو كراج خاص بإصلاح معدات المنشأة ولا يؤدي خدمات للجماهير.

**الحالة العملية:**

هي حالة العمل في المنشأة وقت التعداد، وهي إحدى الحالات الآتية:

1. **عاملة:** هي منشأة تزاول العمل فعلاً ويعمل بها شخص واحد على الأقل، وتعتبر وحدات النشاط المساند منشآت عاملة والذي يعرف بان مخرجاته تستخدم في نفس المنشأة ولا تقدم للغير بشرط ان يعمل بها عامل واحد على الاقل.
2. **متوقفة:** هي المنشأة المتوقفة عن العمل لأي سبب من الأسباب ( سفر، مرض،...) ومحتوياتها لا تزال موجودة في المكان ولكنها متوقفة طوال فترة حصر المنشآت، من المتوقع أنها ستعود لممارسة نشاطها لاحقاً.
3. **تحت التجهيز:** هي المنشأة الجاري تجهيزها لغايات بدء ممارسة النشاط الاقتصادي، مثل القيام بأعمال الديكور والتأثيث، أو استكمال إجراءات التسجيل لدى الجهات الرسمية، لكنها لم تبدأ بالعمل فعلاً.
4. **مغلقة نهائياً:** هي المنشأة التي أغلقت بشكل نهائي وخرجت من السوق بتصفية حساباتها ومن ثم لم يعد لها وجود اقتصادي على أرض الواقع، وقد يكون مكانها لا يزال موجود ولكنه فارغ من أي محتويات.

**النشاط الاقتصادي:**

هو طبيعة العمل الذي تمارسه المنشأة والذي قامت من أجله حسب التصنيف الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (التقحيح الرابع) ويسهم بأكثر قدر من القيمة المضافة في حالة تعدد الأنشطة داخل المنشأة الواحدة.

**ملكية المنشأة:**

تعني ذلك القطاع الذي تتبع له المنشأة من حيث سيطرته على إدارة المنشأة واتخاذ القرار فيها وهو في العادة القطاع الذي يمتلك أغلبية رأس المال (51%) فأكثر وتكون ملكية المنشأة إحدى الحالات التالية:

1. **خاص وطني:** المنشآت المملوكة بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها لأفراد أو مؤسسات القطاع الخاص المقيمة في فلسطين.
2. **خاص أجنبي:** هي المنشأة المملوكة بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها لأفراد أو منشآت غير مقيمة في فلسطين ويشمل ذلك فروع الشركات الأجنبية في فلسطين على أن ذلك لا يشمل البعثات الدبلوماسية والرسمية لهذه الحكومات.
3. **قطاع أهلي:** المنشآت غير الهادفة للربح وتشمل الأحزاب والاتحادات والنقابات والجمعيات وكافة المنظمات والمؤسسات النسوية والشبابية والطلابية والكنائس والأديرة والمؤسسات التابعة لها.
4. **شركة حكومة وطنية:** المنشآت التي تمارس أنشطة اقتصادية ذات طبيعة سوقية ربحية ولكن تسيطر عليها الحكومة إما من خلال امتلاك 51% فأكثر من رأسمالها أو من خلال تشريعات أو مرسوم حكومي.
5. **شركة حكومة أجنبية:** الشركات التي تمارس أنشطة اقتصادية ذات طبيعة سوقية ربحية المملوكة للحكومات الأجنبية بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها.
6. **حكومة مركزية:** كافة المنشآت (الوزارات والدوائر والهيئات) التي تتبع للسلطة الوطنية وتقدم خدمات الإدارة العامة. ويشمل ذلك المؤسسات التي تتبع لهذه المؤسسات وتقدم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية كالمدراس والمستشفيات الحكومية والمساجد.
7. **سلطة محلية:** هي البلديات والمجالس القروية وما يتبع لها من منشآت خدمية كالمتنزهات والحدائق العامة والمكتبات العامة ومولدات الكهرباء التي تتبع المجلس القروي وما شابه.

8. **حكومة أجنبية:** هي المنشآت التي تتبع مباشرة لحكومة دولة أجنبية مثل السفارات والهيئات الدبلوماسية والقنصليات والممثلات.
9. **وكالة غوث:** ويشمل كافة مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين سواء كانت مكاتب الإدارة والخدمات أو المدارس والمستوصفات والمراكز التدريبية.
10. **هيئة دولية:** ومثال عليها منظمات الأمم المتحدة المختلفة (عدا وكالة الغوث) مثل اليونسكو، UNDP وما شابه، والمؤسسات الدولية المماثلة (كالصليب الأحمر الدولي والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي...).

#### التنظيم الاقتصادي للمنشأة:

يمكن تحديد التنظيم الاقتصادي من الحالات التالية:

1. **منشأة مفردة:** ليس لها فروع وليست فرعاً لمركز رئيسي.
2. **مركز رئيسي يشمل حسابات الفروع:** المراكز الرئيسية للمنشآت التي لها فروع، والتي تشمل حسابات الفروع التابعة لها (حسابات الفروع مدمجة مع المركز الرئيسي).
3. **مركز رئيسي لا يشمل حسابات الفروع:** المراكز الرئيسية للمنشآت التي لها فروع، والتي لا تشمل حسابات الفروع التابعة لها (حسابات الفروع غير مدمجة مع المركز الرئيسي).
4. **فرع يمسك حسابات مستقلة عن المركز الرئيسي:** فروع المنشآت التي تملك قيود محاسبية مستقلة عن المركز الرئيسي تمكن من إعداد حساب أرباح وخسائر خاصة به.
5. **فرع لا يمسك حسابات مستقلة عن المركز الرئيسي:** فروع المنشآت التي لا تملك أية قيود محاسبية أو سجلات محاسبية مستقلة، وكافة الحسابات مدمجة في حسابات المركز الرئيسي.
6. **وحدة نشاط مساند:** هو كل نشاط ينتج أو يؤدي خدمة للمنشأة نفسها ولا يدرج ضمن منتجات المنشأة وإنما يظهر ضمن الاستهلاك الوسيط، مثال ذلك: المخازن الخاصة بتخزين منتجات أو مواد خاصة بالمنشأة أو كراج خاص باصطلاح معدات المنشأة وبشرط أن لا يؤدي النشاط المساند خدمات للسوق أو للجمهور.

#### الكيان القانوني للمنشأة:

ويقصد به تحديد الصفة القانونية للمنشأة من حيث كونها:

1. **منشأة فردية:** المنشأة التي يملك رأسمالها شخص طبيعي واحد وفي الغالب يديرها بنفسه، وهذا النوع من المنشآت لم يرد في القانون الأردني ولا الفلسطيني.
2. **شركة واقع (محاصة):** هي شركة عادة ما تكون بين اثنين أو ثلاثة أو ورثة صاحب محل لا توجد بينهم عقود سوى العرف والتقاليد ولا تتمتع بأي شخصية قانونية. وهذا النوع لم يرد في القانونين المذكورين أعلاه.
3. **شركة عادية عامة:** ويقصد بها الشركة التي يكون جميع الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها (ويسمى هذا النوع من الشركات أحياناً بشركات التضامن) وهذا النوع من الشركات حسب القانون الأردني فقط.
4. **شركة عادية محدودة:** وتعرف حسب القانون الأردني بأنها الشركة التي تشمل نوعين من الشركاء. الأول شريك عام أو أكثر، وهم مسؤولون بصفة شخصية وبالتكافل والتضامن عن ديون الشركة والتزاماتها، والثاني شريك أو أكثر محدود المسؤولية، وكل منهم مسؤول بقدر رأسماله الذي دفعه في الشركة.

5. شركة مساهمة خصوصية: وتعرف حسب القانون الأردني بأنها الشركة التي تتألف من عدد من الأشخاص لا يقل عن (2) ولا يزيد عن خمسين وتكون مسؤولية كل شريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأس المال.
6. شركة مساهمة عامة محدودة: وهي الشركة التي يتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول وتطرح للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة.
7. جمعية تعاونية: وهي جمعيات تسجل في وزارة العمل كجمعيات أغراض محددة ويمكن أن تكون ذات أهداف ربحية أو غير ربحية.
8. هيئة أو جمعية خيرية: وهي عادة المؤسسات التي تقدم خدمات للمجتمع يمكن أن تكون مختلفة أو مماثلة للخدمات المقدمة من المنشآت التي تهدف إلى الربح ولكن دون مقابل أو بسعر رمزي أو قريب من التكلفة. ومثال ذلك الجمعيات الخيرية، والجمعيات التي تؤسس لتقديم خدمات صحية واجتماعية وتعليمية والأندية الرياضية والنقابات والأحزاب واتحادات الطلاب والعمال.
9. فرع شركة أجنبية: منشأة تابعة لشركة أجنبية مثل أفرع شركات التامين أو البنوك أو شركات الطيران.

#### العاملون:

هو الفرد الذي عمره 15 سنة فأكثر والذي باشر عملاً معيناً ولو لساعة واحدة خلال الفترة المرجعية سواء كان لحسابه أو لحساب الغير، باجر أو بدون اجر أو في مصلحة العائلة أو كان غائب عن عمله بشكل مؤقت (بسبب المرض، عطلة، توقف مؤقت أو أي سبب آخر)، وهم كافة من يعمل في المنشأة فعلاً (ذكراً كان أم أنثى) نصف الوقت فأكثر الخاص بدوام المنشأة بشكل مستمر، على أن يكونوا ضمن قوائم العاملين في تاريخ الإسناد، والذين تبلغ أعمارهم (عشر سنوات فأكثر) وسواء كانوا من أصحاب المنشأة الذين يعملون لحسابهم أو من أفراد الأسرة العاملين دون أجر أو المستخدمين بأجر سواء كان الأجر نقدي أم عيني، وذلك في فترة الإسناد الزمني المحددة وهي في 2012/08/31. ولا يشمل المتدربين في المنشأة أو المرسلين في بعثات أو إجازات طويلة الأمد غير مدفوعة الأجر، ولا يشمل أيضاً العاملين بدوام جزئي في المنشأة وهم الذين يعملون أقل من نصف الوقت الخاص بدوام المنشأة. ويلاحظ أن عدد العاملين يجب أن يشمل العاملين في وحدات الأنشطة المساندة التابعة للمنشأة، مثال ذلك العاملون في المخازن التابعة للمنشأة أو العاملون في ورش الإصلاح الخاصة بالمنشأة نفسها في مناطق أخرى.





## الفصل الثاني

### التوزيع الجغرافي والأنشطة الاقتصادية للمنشآت

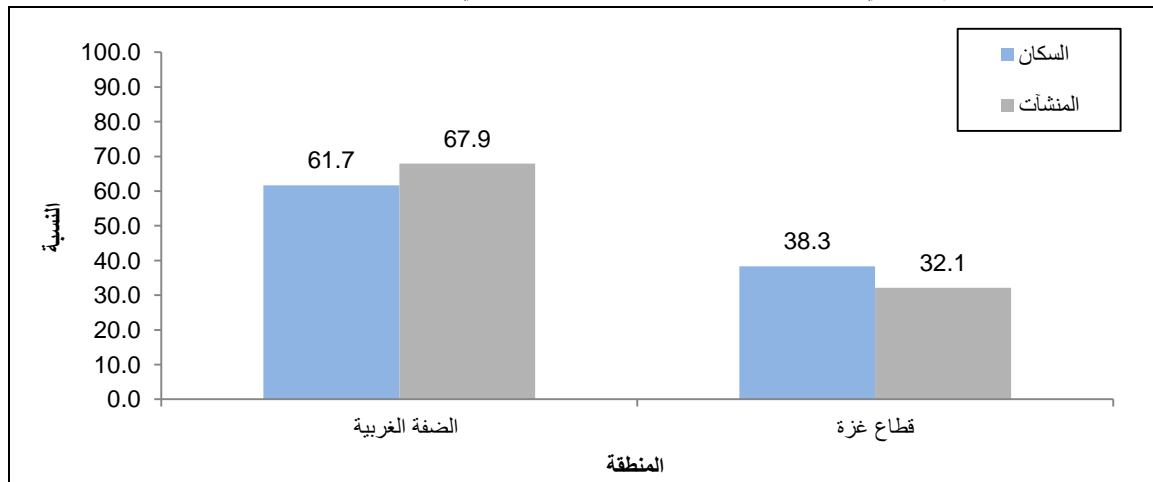
#### 1.2 الواقع الجغرافي

##### 1.1.2 التوزيع حسب المنطقة والمحافظه

تشير التقديرات الخاصة بعدد السكان في فلسطين إلى أن عدد السكان الكلي بلغ 4,293,313 نسمة في منتصف عام 2012، وتوزعوا بواقع 61.7% في الضفة الغربية، و38.3% في قطاع غزة، أي أن سكان الضفة الغربية يشكلون ما يزيد عن نصف سكان فلسطين، وما يفسر ذلك هو أن الضفة الغربية تزيد مساحتها بشكل واضح عن مساحة قطاع غزة، ولا شك بأن التباين في الظروف العامة والتطور وطبيعة الارتباطات التاريخية التي أثرت على الأجزاء الجغرافية المختلفة المكونة للأراضي الفلسطينية قد عكست نفسها على الجوانب المختلفة للحياة الفلسطينية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكنها بقيت تتفق مع المحددات العامة للواقع الفلسطيني وتركيبته وبنيته الداخلية.

وبناءً على ذلك فقد أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت 2012 إلى وجود علاقة إيجابية بين توزيع السكان والمنشآت حسب المنطقة، أي أن المنشآت العاملة تتركز من حيث العدد في تلك المناطق التي يتزايد فيها عدد السكان، وتجدر الإشارة إلى أن نتائج تعداد 2012 قد أظهرت أن عدد المنشآت العاملة في فلسطين قد بلغت 144,969 منشأة توزعت بواقع 67.9% في الضفة الغربية، و32.1% في قطاع غزة.

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة، وعدد السكان المقدر في فلسطين حسب المنطقة، 2012



##### 2.1.2 التوزيع حسب نوع التجمع

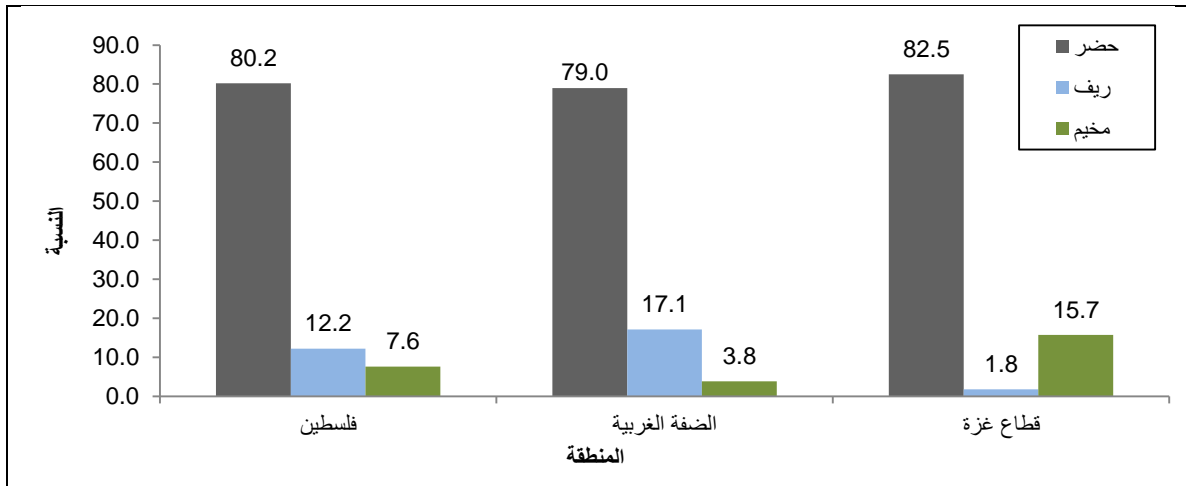
عند النظر إلى نتائج التعداد العام للمنشآت 2012 من منظار نوع التجمع (حضر، ريف، مخيم) في فلسطين يتضح، أن المنشآت العاملة تتركز في التجمعات الحضرية والتي عادة ما تتميز بتوفر البنية التحتية التي تعتبر أحد أهم الشروط اللازمة لقيام المنشآت وتساهم في تشجيع الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المختلفة، حيث ينشط في التجمعات الحضرية الفلسطينية ما نسبته 80.2% من المنشآت العاملة، في حين ينشط في التجمعات الريفية ما نسبته 12.2%

والتي يغلب عليها طابع المنشآت الصغيرة، أما في المخيمات فقد شكلت هذه المنشآت 7.6% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين.

التوزيع السابق يتوافق مع توزيع المنشآت في الضفة الغربية بشكل منفرد من حيث تركيز المنشآت العاملة في المناطق الحضرية، حيث تظهر النتائج أن النسبة الأكبر من عدد المنشآت يتركز في التجمعات الحضرية في الضفة الغربية وبواقع 79.0%، بينما بلغت نسبة المنشآت في التجمعات الريفية في الضفة الغربية 17.1%، وكانت النسبة الأقل في المخيمات والتي بلغت نسبة عدد المنشآت فيها 3.8%.

الصورة تختلف قليلاً عند تحليل النتائج في قطاع غزة وذلك باختلاف نسب توزيع السكان حسب نوع التجمع، حيث أن توزيع المنشآت بحسب نوع التجمع يظهر أن أغلبية المنشآت تقع ضمن التجمعات الحضرية، حيث بلغت نسبتها 82.5% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، في حين شكلت نسبة المنشآت في التجمعات الريفية نسبة متدنية وهذا يعود إلى صغر حجم التجمعات الريفية وقلة انتشارها في القطاع الذي يغلب عليه طابع الحضر والمخيمات، حيث ينشط في الريف ما نسبته 1.8% من المنشآت العاملة، في حين بلغت نسبة المنشآت في المخيمات 15.7% نظراً لانتشار المخيمات في القطاع وارتفاع نسبة سكان المخيمات من مجموع السكان في القطاع.

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في فلسطين حسب المنطقة ونوع التجمع، 2012



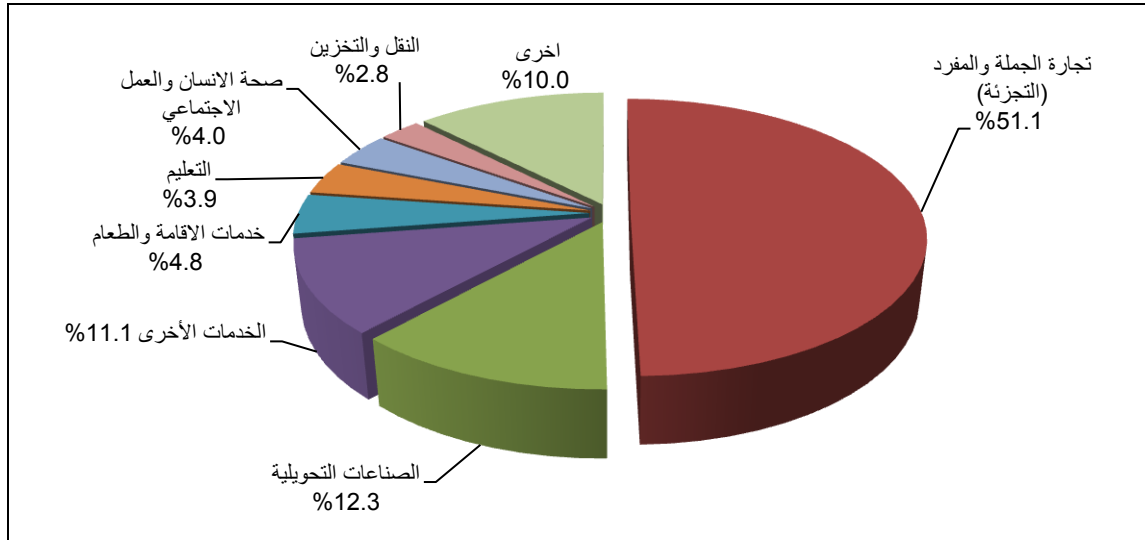
## 2.2 المنشآت العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية

### 1.2.2 توزيع المنشآت العاملة في الأنشطة الاقتصادية

عند النظر إلى توزيع المنشآت العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية على مستوى فلسطين، يتضح أن أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) تمثل الأهم من حيث عدد المنشآت العاملة وتستقطب أعداداً متزايدة من المنشآت، حيث تمارس 51.1% من المنشآت أنشطة مختلفة من تجارة الجملة والمفرد (التجزئة)، وهذا ما يميز الاقتصاديات النامية في العالم الثالث والذي يعود إلى أن أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) لا تحتاج إلى توظيف رأس مال ضخم أو إلى مستوى متطور من التكنولوجيا والتأهيل للعاملين، وفي فلسطين تعتبر ممارسة أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) أحد الوسائل للتكيف مع ضعف القدرة الاقتصادية والظروف العامة التي يواجهها الشعب الفلسطيني وخاصة ارتفاع نسبة البطالة، أما أنشطة الصناعات التحويلية فقد مثلت 12.3%، وأنشطة الخدمات الأخرى فقد شكلت ما نسبته 11.1% من

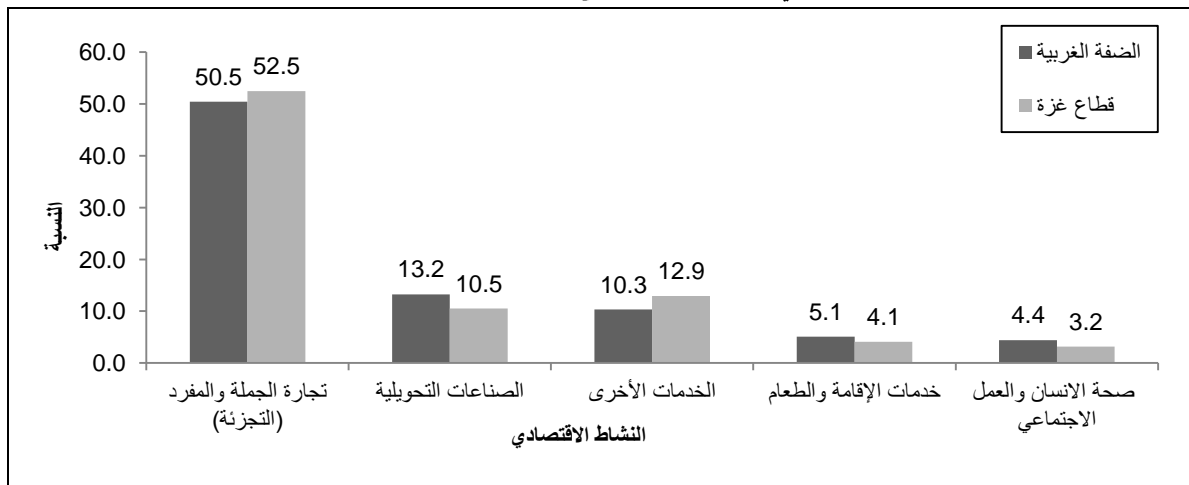
إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين، بينما شكلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام 4.8%، في حين أن أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي شكلت 4.0% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين. أما بقية المنشآت 10.0% توزعت على باقي الأنشطة الاقتصادية بنسب متقاربة ومنتدبة من حيث عدد المنشآت.

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2012



في الضفة الغربية تحافظ المنشآت العاملة في أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) كونها النشاط الأبرز من بقية الأنشطة، من حيث عدد المنشآت العاملة وانتشارها الجغرافي، حيث يمارس 50.5% من المنشآت العاملة في الضفة الغربية أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة)، تليها أنشطة الصناعة التحويلية بنسبة 13.2%، في حين شكلت نسبة المنشآت العاملة بأنشطة الخدمات الأخرى 10.3%، أما أنشطة خدمات الإقامة والطعام فشكلت 5.1% من إجمالي عدد المنشآت في الضفة الغربية، في حين أن 4.4% من المنشآت العاملة في الضفة الغربية تمارس أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي.

نسبة المنشآت العاملة في فلسطين حسب أعلى خمس أنشطة اقتصادية والمنطقة، 2012

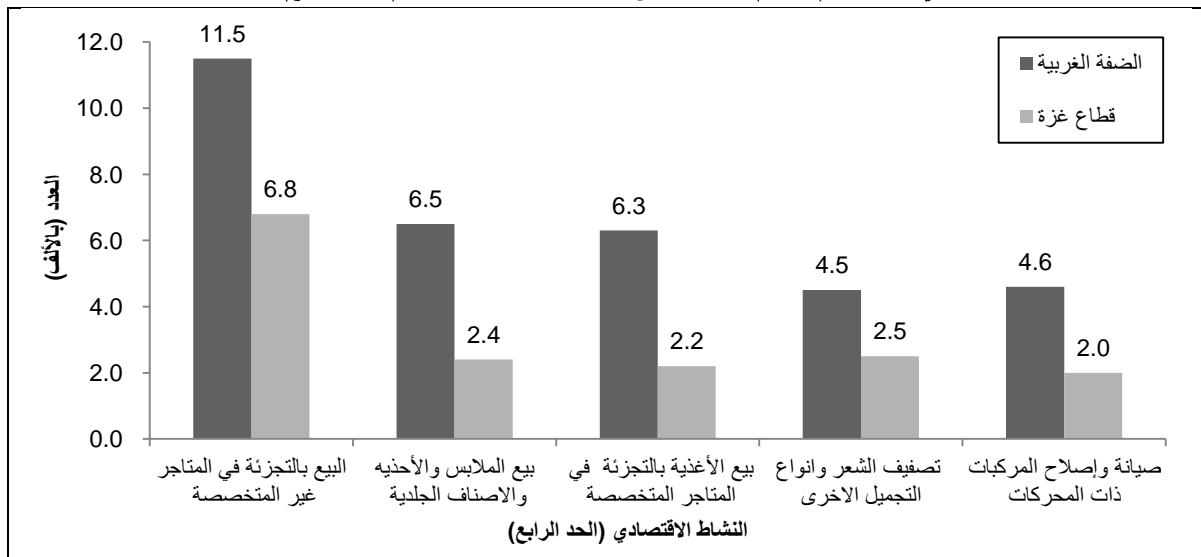


أما الوضع في قطاع غزة فنلاحظ أن أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) ما زالت الأبرز في المنشآت العاملة حيث مثلت ما نسبته 52.5% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، في حين شكلت المنشآت العاملة بأنشطة الخدمات الأخرى ما نسبته 12.9% وجاءت الثانية، وهناك ما نسبته 10.5% من المنشآت العاملة تمارس أنشطة الصناعات التحويلية، أما أنشطة خدمات الإقامة والطعام فكانت نسبتها 4.1%، وكان نصيب المنشآت العاملة بأنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي ما نسبته 3.2%.

## 2.2.2 توزيع المنشآت العاملة حسب أبرز الأنشطة الاقتصادية (الحد الرابع)

عند النظر إلى توزيع المنشآت العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية على الحد الرابع على مستوى فلسطين يتضح أن أنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها (الدكاكين أو السوبر ماركت) تحتل مركز الصدارة بنسبة 13.5% من مجموع المنشآت العاملة في فلسطين، وتحتل المنشآت العاملة في أنشطة بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة المركز الثاني بنسبة 6.6%، تليها أنشطة بيع الأغذية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة بنسبة 6.3% من مجموع المنشآت العاملة في فلسطين، تليها بنسب متقاربة أنشطة تصفيف الشعر وأنواع التجميل الأخرى وأنشطة صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات بنسب 5.1% و 4.9% على التوالي.

المنشآت العاملة في فلسطين (بالآلاف) حسب أعلى خمس أنشطة اقتصادية (الحد الرابع) والمنطقة، 2012



وعند النظر إلى أهم الأنشطة الاقتصادية التي تحتل المراتب الأولى في سوق العمل للضفة الغربية يتضح أن أنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها (الدكاكين أو السوبر ماركت) بنسبة 12.6% من مجموع المنشآت العاملة في الضفة الغربية، وتحتل المنشآت العاملة في أنشطة بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة المركز الثاني بنسبة 7.1%، تليها أنشطة بيع الأغذية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة بنسبة 7.0% من مجموع المنشآت العاملة في الضفة الغربية، تليها بنسب متقاربة أنشطة صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات وأنشطة تصفيف الشعر وأنواع التجميل الأخرى بنسب 5.1% و 4.9% على التوالي من مجموع المنشآت الكلية في الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة فنلاحظ أن الأنشطة الاقتصادية السائدة في سوق العمل لا تختلف كثيرا عن الضفة الغربية، حيث أن أنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها (الدكاكين أو السوبر ماركت) تحتل مركز الصدارة بنسبة 15.4% من مجموع المنشآت العاملة في قطاع غزة، في حين تحتل المنشآت العاملة في أنشطة تصفيف الشعر وأنواع التجميل الأخرى المركز الثاني بنسبة 5.6%، تليها أنشطة بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة بنسبة 5.4% من مجموع المنشآت العاملة في قطاع غزة، تليها أنشطة بيع الأغذية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة وأنشطة صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات بنسب 5.0% و 4.6% على التوالي من مجموع المنشآت العاملة الكلية في قطاع غزة.



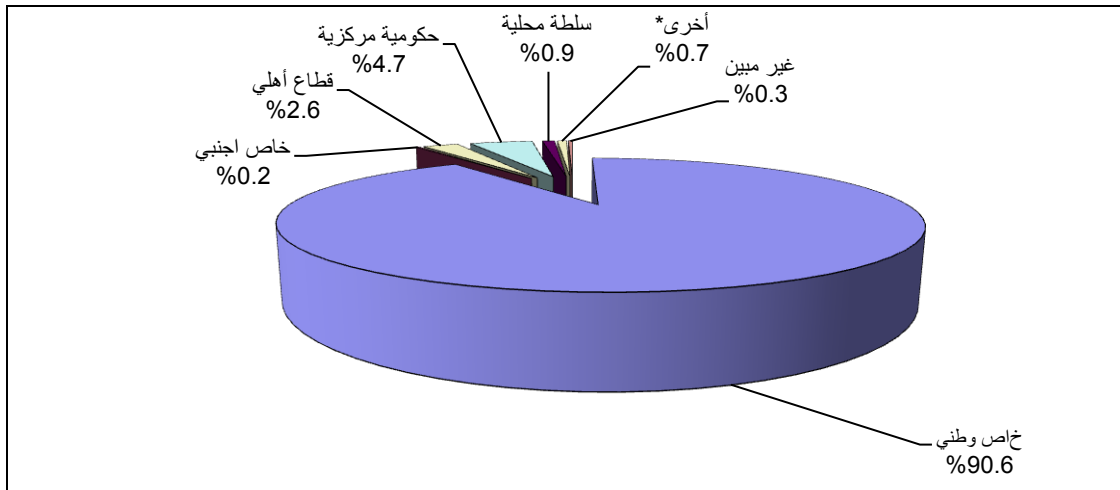
## الفصل الثالث

## خصائص المنشآت العاملة

## 1.3 توزيع المنشآت العاملة حسب الملكية

يتضح من نتائج التعداد العام للمنشآت 2012، أن فلسطين لا تحظى باهتمام المستثمرين من الخارج ولعل عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يسود في المنطقة منذ فترة طويلة يشكل عاملاً أساسياً في حذر وتخوف أصحاب رؤوس المال في الخارج من أي شكل من أشكال الاستثمار في فلسطين وهذا ما تشير إليه نسبة عدد المنشآت التي تعود في ملكيتها إلى القطاع الخاص الأجنبي حيث بلغت هذه النسبة 0.2% فقط، في حين أن غالبية المنشآت العاملة في فلسطين تتبع من حيث ملكية رأس المال للقطاع الخاص الوطني حيث شكل ما نسبته 90.6%، أما القطاع الأهلي فقد أظهر ضعفاً في مساهمته في البنية الاقتصادية الفلسطينية والذي لم تتعدى مشاركته 2.6% من عدد المنشآت، وهذا يتطابق مع ما هو قائم في كل من فلسطين ويحافظ القطاع الخاص الوطني على إستثماره بالنسبة العظمى من ملكية المنشآت العاملة.

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في فلسطين حسب الملكية، 2012



\*أخرى: تشمل شركات حكومية وطنية وأجنبية، حكومة أجنبية، وكالة غوث، هيئة دولية.

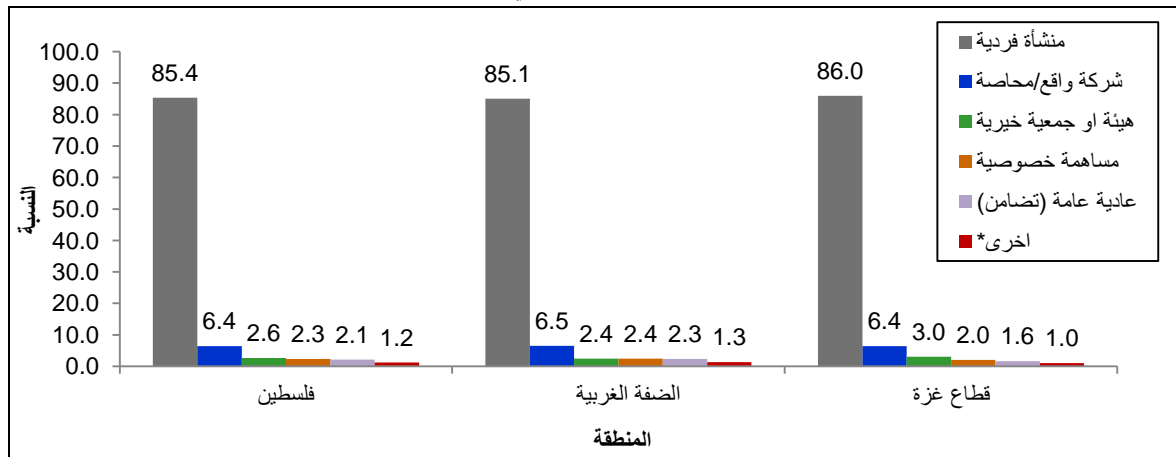
## 2.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب الكيان القانوني

يتضح من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت 2012 أن غالبية العظمى من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية هي منشآت فردية وهذا يعكس هشاشة وضع الاقتصاد الفلسطيني وإعتماده على الاستثمار الفردي الذي يعاني من ضعف في رأس المال، ويلاحظ تدني نسبة شركات المساهمة سواء الخاصة أو العامة والتي تكون مؤهلة لتوظيف رؤوس أموال أكبر، حيث أن 85.4% من المنشآت العاملة في فلسطين هي منشآت فردية (مملوكة من قبل شخص واحد)، أضف إلى ذلك شركات الواقع (المحاصة) والتي تشكل 6.4% من إجمالي المنشآت العاملة، هذه المنشآت التي في أغلب الأحيان لا تعدو كونها أكثر من منشآت فردية انتقلت بالوراثة إلى مجموعة من الشركاء، وقد شكلت الهيئات والجمعيات الخيرية ما نسبته 2.6% من إجمالي عدد المنشآت العاملة، وتلتها الشركات

المساهمة الخصوصية بنسبة 2.3%، والشركات العادية العامة (التضامن) بنسبة 2.1%، في حين شكلت الأشكال الأخرى من الكيان القانوني 1.2%.

في الضفة الغربية كانت نسبة المنشآت والتي كيانها القانوني منشآت فردية (أي يملكها شخص واحد) 85.1%، بينما شركات الواقع (المحاصة) 6.5% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في الضفة الغربية، في حين مثلت الهيئات والجمعيات الخيرية، والشركات المساهمة الخصوصية، والشركات العادية العامة (التضامن) نسب متقاربة بواقع 2.4%، 2.4%، 2.3% على التوالي، وقد توزعت 1.3% من المنشآت على الأشكال الأخرى من الكيان القانوني.

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب المنطقة والكيان القانوني، 2012



\*أخرى: تشمل شركة عادية محدودة، شركة مساهمة عامة محدودة، جمعية تعاونية، فرع شركة اجنبية.

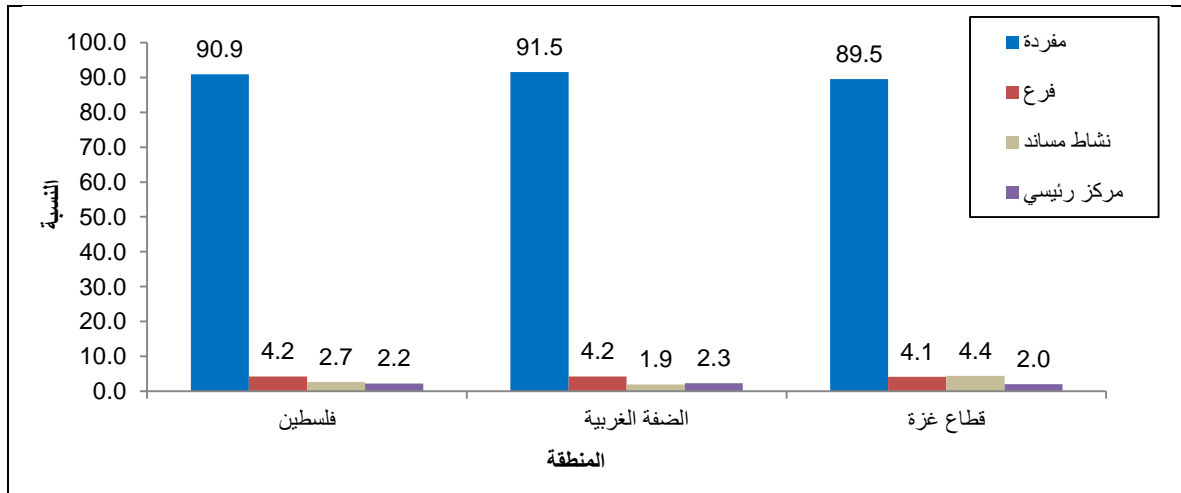
بالمقابل أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت في قطاع غزة أن 86.0% من إجمالي عدد المنشآت العاملة هي عبارة عن منشآت فردية، أما شركات المحاصة فقد بلغت 6.4% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، وتلتها الهيئات والجمعيات الخيرية بنسبة 3.0%، وأما الشركات المساهمة الخصوصية، والشركات العادية العامة (التضامن)، فقد شكلت 2.0%، 1.6%، على التوالي، بينما توزعت 1.0% على أشكال أخرى من الكيان القانوني.

### 3.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب التنظيم الاقتصادي

عند النظر إلى توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية من حيث شكلها التنظيمي يتضح أن المنشآت المفردة (مؤسسات ليس لها فروع وليست فرعاً لمركز رئيسي) تشكل السواد الأعظم من المنشآت العاملة في فلسطين، حيث شكلت ما نسبته 90.9%، في حين مثلت المراكز الرئيسية ما نسبته 2.2% (1.6% مراكز رئيسية تشمل حسابات الفروع، 0.6% مراكز رئيسية لا تشمل حسابات الفروع)، مقابل 4.2% للفروع (1.1% تمسك حسابات مستقلة عن المركز الرئيسي، 3.1% لا تمسك حسابات مستقلة عن المركز الرئيسي)، في حين بلغت نسبة منشآت النشاط المساند 2.7% من مجموع المنشآت العاملة. ويلاحظ أن هذا التوزيع ينطبق مع الوضع على مستوى المناطق الجغرافية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والتي شكلت فيها المنشآت المفردة النسبة الأكبر.



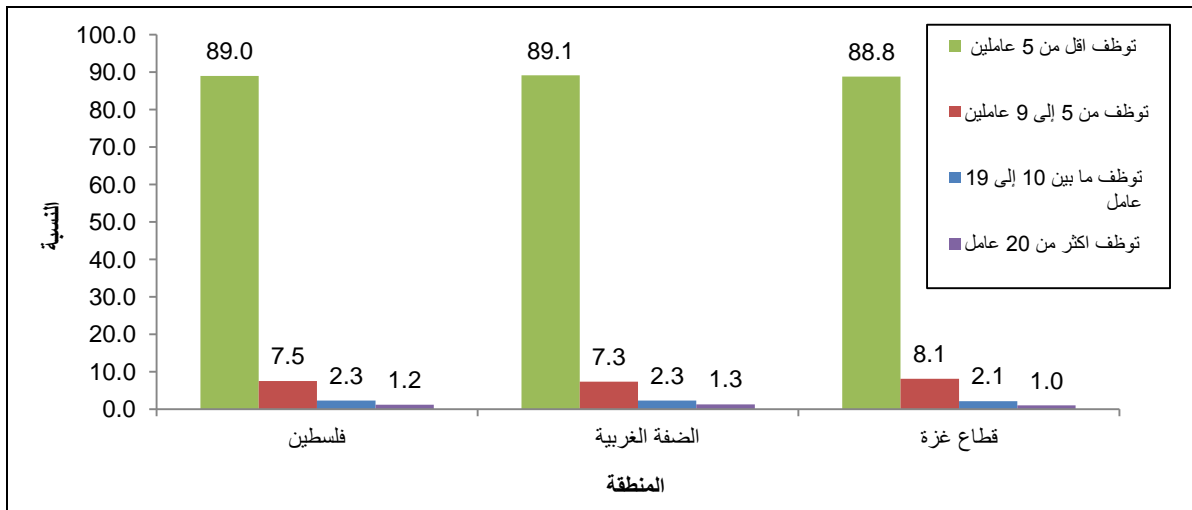
التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب التنظيم الاقتصادي، 2012



4.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب فئات العمالة

عند توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب فئات العمالة تظهر نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2012 في فلسطين أن تركز المنشآت يقع ضمن الفئة التي تشغل اقل من 5 عاملين حيث شكلت 89.0%، ومقابل 7.6% للمنشآت التي توظف من 5 إلى 9 عاملين، في حين بلغت نسبة المنشآت التي تشغل ما بين 10 إلى 19 عامل 2.3%، أما المنشآت التي توظف أكثر من 20 عاملاً فقد مثلت نسبة متدنية بلغت 1.2% فقط.

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب المنطقة وفئة العمالة، 2012



على مستوى الضفة الغربية تتركز المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فئة العمالة الأولى التي تشغل اقل من 5 عاملين، حيث بلغت نسبة المنشآت في هذه الفئة 89.1% من إجمالي عدد المنشآت، في حين شكلت فئة العمالة الثانية التي توظف من 5 إلى 9 عاملين ما نسبته 7.3%، وتلتها فئة العمالة الثالثة التي تشغل

ما بين 10 إلى 19 عامل بنسبة 2.3% من إجمالي عدد المنشآت في الضفة الغربية، أخيراً فئة العمالة الرابعة التي توظف أكثر من 20 عاملاً بنسبة 1.3%.

وبنفس الاتجاه تشير النتائج في قطاع غزة حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة ضمن فئة العمالة الأولى التي تشغل أقل من 5 عاملين 88.8%، مقابل 8.1% من المنشآت تقع ضمن فئة العمالة الثانية التي توظف من 5 إلى 9 عاملين، أما فئة العمالة الثالثة التي توظف ما بين 10 إلى 19 عامل فقد شكلت ما نسبته 2.1% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، وبنسبة 1.0% جاءت فئة العمالة الرابعة التي توظف أكثر من 20 عاملاً.

### 5.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب فئات العمالة والانشطة الاقتصادية

على مستوى الأنشطة الاقتصادية يتضح من خلال نتائج التعداد لأنشطة الصناعة التحويلية في فلسطين أن فئة العمالة الأولى التي توظف أقل من 5 عاملين شكلت ما نسبته 76.8% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، في حين شكلت فئة العمالة الثانية التي توظف من 5 إلى 9 عاملين ما نسبته 15.5%، وتلتها فئة العمالة الثالثة التي توظف ما بين 10 إلى 19 عامل بنسبة 5.3% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، أخيراً فئة العمالة الرابعة التي توظف أكثر من 20 عاملاً بنسبة 2.4%.

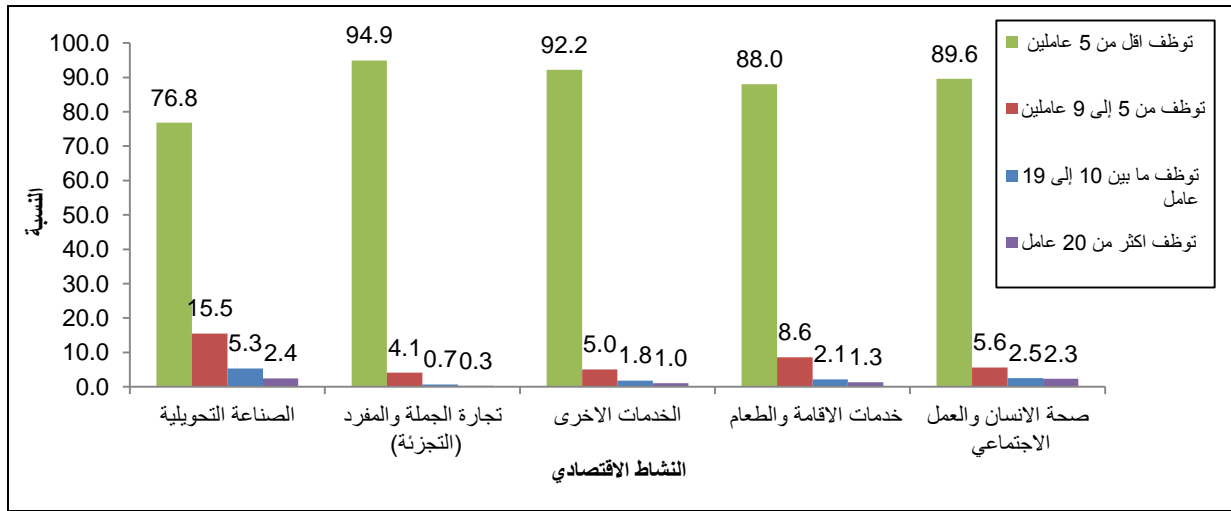
في أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) يظهر التوزيع تركز معظم المنشآت التجارية في فلسطين ضمن فئة العمالة الأولى التي توظف أقل من 5 عاملين، حيث شكلت هذه الفئة ما نسبته 94.9% من إجمالي عدد المنشآت التجارية، في حين توزعت المنشآت على بقية الفئات (الثانية التي توظف من 5 إلى 9 عاملين، الثالثة التي توظف ما بين 10 إلى 19 عامل، الرابعة التي توظف أكثر من 20 عاملاً) بالنسب 4.1%، 0.7%، 0.3% على التوالي.

أما في أنشطة الخدمات الأخرى فقد مثلت فئة العمالة الأولى التي توظف أقل من 5 عاملين ما نسبته 92.2% من إجمالي عدد المنشآت العاملة ضمن هذه الأنشطة في فلسطين، مقابل 5.0% لفئة العمالة الثانية التي توظف من 5 إلى 9 عاملين، و1.8% لفئة العمالة الثالثة التي توظف ما بين 10 إلى 19 عاملاً، و1.0% لفئة العمالة الرابعة التي توظف أكثر من 20 عاملاً.

بالمقابل يتضح من توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية على فئات العمالة لأنشطة خدمات الإقامة والطعام في فلسطين أن 88.0% من المنشآت يتركز في فئة العمالة الأولى التي توظف أقل من 5 عاملين، مقابل 8.6%، 2.1%، 1.3% للفئات الثانية التي توظف من 5 إلى 9 عاملين والثالثة التي توظف ما بين 10 إلى 19 عاملاً والرابعة التي توظف أكثر من 20 عاملاً على التوالي.

أخيراً يلاحظ في أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي أن 89.6% من المنشآت يتركز في فئة العمالة الأولى التي توظف أقل من 5 عاملين، بالمقابل شكلت فئة العمالة الثانية التي توظف من 5 إلى 9 عاملين ما نسبته 5.6% من إجمالي عدد المنشآت الخدمانية في فلسطين، وتلتها الفئة الثالثة التي توظف ما بين 10 إلى 19 عاملاً والرابعة التي توظف أكثر من 20 عاملاً بنسبة 2.5%، 2.3% على التوالي.

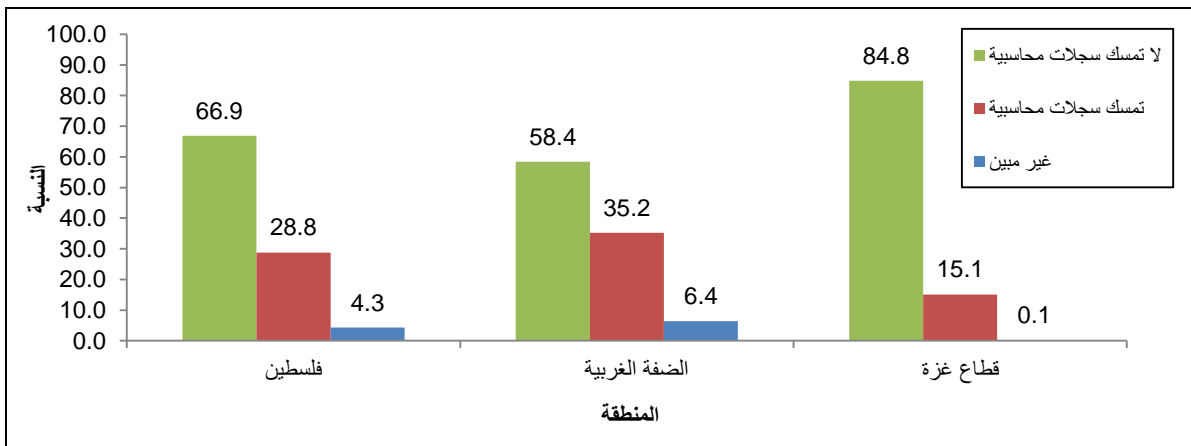
التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب أعلى خمس أنشطة اقتصادية وفئة العمالة، 2012



6.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية من حيث الإمساك بالسجلات والقيود المحاسبية

عند تفحص المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين من جانب الإمساك بالسجلات والقيود المحاسبية يتضح أن 66.9% لا تمسك سجلات محاسبية للمنشآت، مقابل 28.8% تمسك وتعد سجلات محاسبية، في حين كان هناك ما نسبته 4.4% من اجمالي المنشآت العاملة غير مبين الحالة فيها. عند المقارنة على مستوى الأنشطة الاقتصادية يلاحظ أن نسبة المنشآت التي تعد حسابات وسجلات محاسبية جاءت كالتالي: 34.8% من المنشآت العاملة في أنشطة الصناعة التحويلية تعد هذه الحسابات، و70.8% لانشطة الإنشاءات، و26.9% في أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة)، و47.8% في أنشطة النقل والتخزين، و52.5% في أنشطة المالية والتأمين، و18.4% في أنشطة الخدمات الأخرى.

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب المنطقة والإمساك بالسجلات المحاسبية، 2012



في الضفة الغربية تظهر النتائج أن 58.4% من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية لا تعد سجلات ودفاتر محاسبية لتنظيم حساباتها المالية خلال العام، مقابل 35.2% تعد هذه الحسابات، وكان ما نسبته 6.4% غير مبين، وعند النظر إلى هذا الجانب حسب الأنشطة الاقتصادية يلاحظ أن نسبة المنشآت التي تعد حسابات وسجلات محاسبية جاءت كالتالي: 41.4% من المنشآت العاملة في أنشطة الصناعة التحويلية تعد هذه الحسابات، و 72.0% لانشطة الإنشاءات، و 33.7% في أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة)، و 50.8% في أنشطة النقل والتخزين، و 59.5% في أنشطة المالية والتأمين، و 22.7% في أنشطة الخدمات الأخرى.

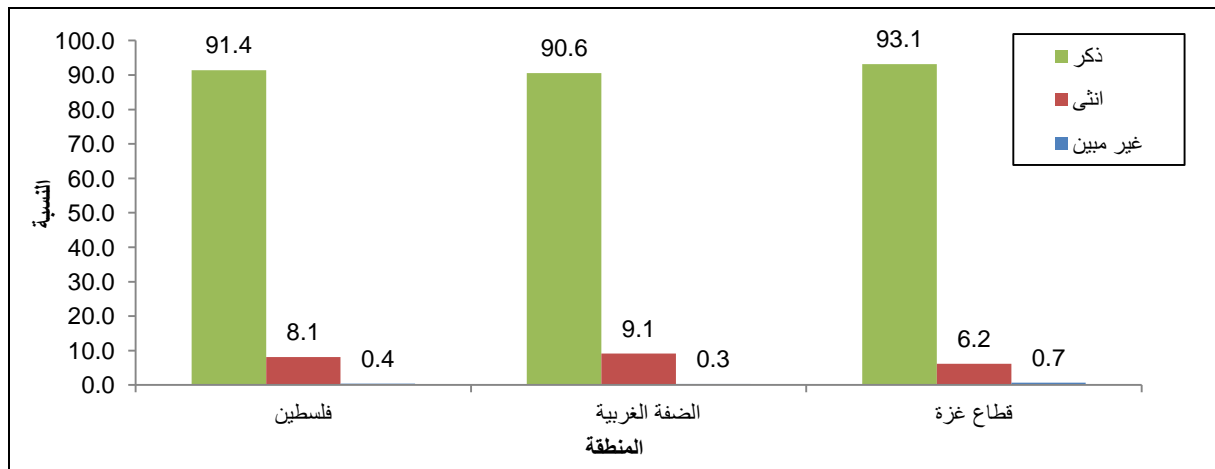
أما في قطاع غزة فيتضح من النتائج أن 84.8% من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية لا تعد سجلات ودفاتر محاسبية لتنظيم حساباتها المالية خلال العام، مقابل 15.1% تعد هذه الحسابات، وما نسبته 0.1% غير مبين. وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية فيلاحظ أن نسبة المنشآت التي تعد حسابات وسجلات محاسبية حسب النشاط الاقتصادي كالتالي: 17.1% في أنشطة الصناعة التحويلية، و 68.3% في أنشطة الإنشاءات، و 13.3% في أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة)، و 40.4% في أنشطة النقل والتخزين، و 35.5% في أنشطة المالية والتأمين، وأخيراً 11.4% في أنشطة الخدمات الأخرى.

### 7.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب جنس المدير أو المالك

يتضح من خلال نتائج التعداد في فلسطين أن غالبية المنشآت العاملة مملوكة أو يتم إدارتها من قبل ذكور، حيث بلغت نسبة هذه المنشآت 91.4%، في حين بلغت نسبة المنشآت المملوكة أو التي يتم إدارتها من قبل الإناث 8.1%، في حين كان هناك ما نسبته 0.4% من المنشآت العاملة غير مبينة الحالة. في الضفة الغربية يتبين من خلال النتائج أن 90.6% مملوكة أو يتم إدارتها من قبل ذكور، مقابل 9.1% من إجمالي المنشآت مملوكة أو يتم إدارتها من قبل إناث، و 0.3% غير مبينة الحالة. في قطاع غزة يلاحظ أن 93.1% من المنشآت مملوكة أو يتم إدارتها من قبل ذكور، مقابل 6.2% للإناث، و 0.7% غير مبينة الحالة.

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب المنطقة وجنس

المالك أو المدير، 2012



### 8.3 توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب القطاع المؤسسي

تظهر نتائج التعداد على مستوى فلسطين عند توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب القطاع المؤسسي أن غالبية المنشآت تتركز ضمن قطاع الأسر المعيشية، حيث بلغت نسبتها 88.4% من إجمالي عدد المنشآت، في حين شكل قطاع المؤسسات غير المالية ما نسبته 8.3% وقطاع المؤسسات المالية 0.8%، ونسبة 2.5% جاء قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح.

كذلك يتضح من توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية على مستوى الضفة الغربية حسب القطاع المؤسسي أن 88.3% من المنشآت تتركز ضمن قطاع الأسر المعيشية، في حين شكل قطاع المؤسسات غير المالية ما نسبته 8.6%، وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح بنسبة 2.2% من إجمالي عدد المنشآت في الضفة الغربية أخيراً جاء قطاع المؤسسات المالية بنسبة 0.8%. كذلك يظهر التوزيع في قطاع غزة وجود تقارب مع الضفة الغربية حيث بلغت نسبة المنشآت المصنفة ضمن قطاع الأسر المعيشية 88.6%، وجاء قطاع المؤسسات غير المالية بما نسبته 7.7%، أما قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح فقد بلغت نسبته 3.0%، وقطاع المؤسسات المالية بنسبة 0.8% من إجمالي عدد المنشآت في قطاع غزة.

### 9.3 التغير في أعداد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية على مستوى فئات العمالة

عند توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين على فئات العمالة وإجراء مقارنة لأعداد المنشآت حسب نتائج تعداد المنشآت 2012 مقارنة مع نتائج تعداد المنشآت 2007، يتضح أن هناك زيادة في عدد المنشآت في جميع الفئات، حيث سجل عدد المنشآت في فئة العمالة الأولى (المنشآت التي تشغل أقل من 5 عاملين) ارتفاعاً بنسبة 22.3%، في حين حققت فئة المنشآت التي تشغل من 5 عاملين وحتى 9 عاملين (فئة العمالة الثانية) زيادة بنسبة 35.5% في أعداد المنشآت، بالمقابل يلاحظ أن فئة العمالة الثالثة والتي تشمل المنشآت التي تشغل ما بين 10 عاملين وحتى 19 عامل سجلت ارتفاع بنسبة 29.7% على مستوى فلسطين، أما فئة المنشآت التي تشغل 20 عاملاً فأكثر (فئة العمالة الرابعة) فقد حققت ارتفاعاً بنسبة 34.7%.



## الفصل الرابع

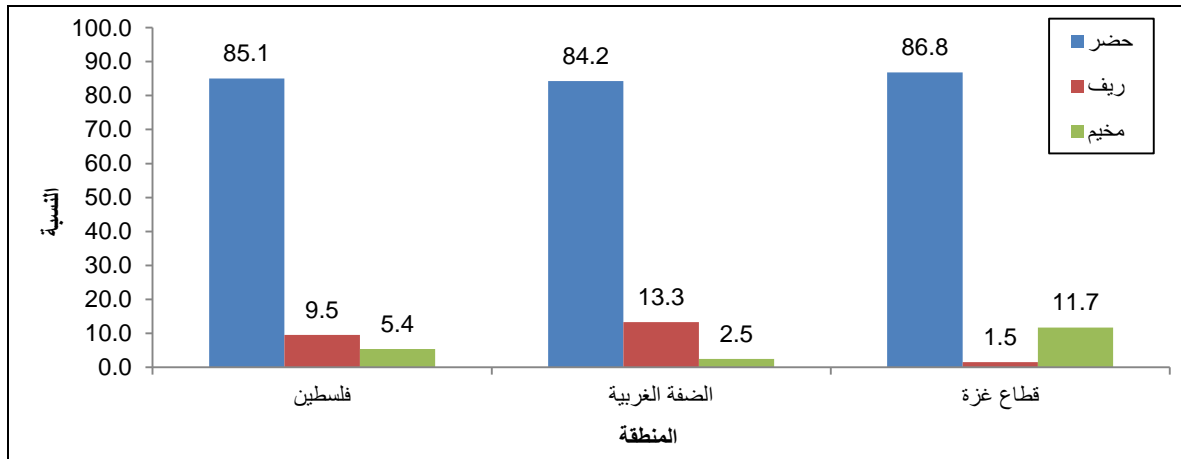
## العاملون في المنشآت العاملة

**1.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب المنطقة**

تظهر نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2012 أن إجمالي عدد العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين بلغ 384,778 عامل في كافة الأنشطة الاقتصادية، وتوزع العاملون بواقع 68.3% في الضفة الغربية، 31.7% في قطاع غزة. أما من حيث توزيع العاملين حسب نوع التجمع يتضح أن 84.2% من العاملين يعملون في تجمعات حضرية في الضفة الغربية، مقابل 13.3% يعملون في تجمعات ريفية، و2.5% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية يعملون في المخيمات، وفي قطاع غزة يلاحظ من خلال النتائج أن غالبية العاملين يتركزون في التجمعات الحضرية حيث بلغت نسبتهم 86.8%، مقابل تندي أعداد العاملين في التجمعات الريفية حيث شكلوا ما نسبته 1.5% فقط، في حين كان هناك ارتفاع لإعداد العاملين في المخيمات حيث بلغت نسبتهم 11.7% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت العاملة في قطاع غزة.

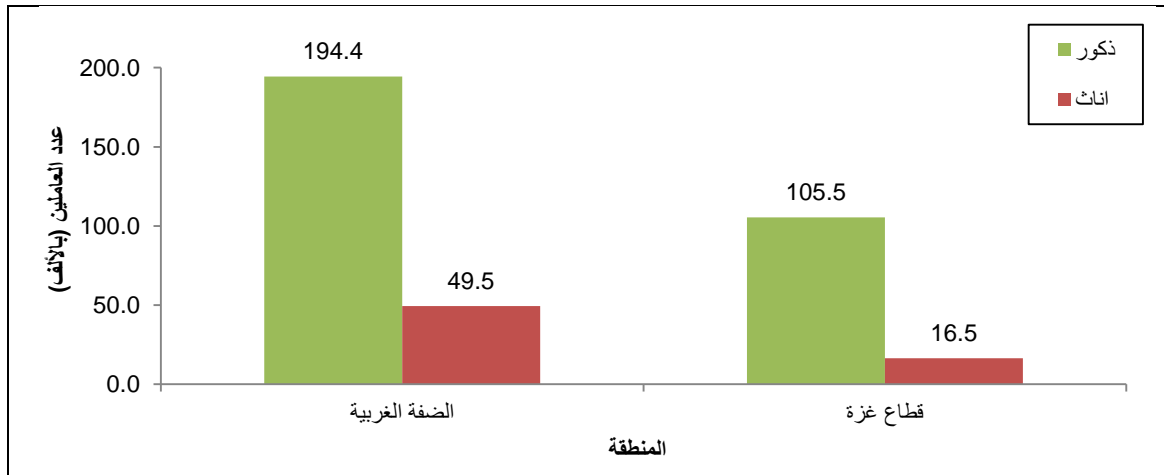
التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب

## المنطقة ونوع التجمع، 2012



كما ان النتائج اظهرت أن عدد العاملات في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين بلغ 66,039 عاملة، أي ما نسبته 18.1% من إجمالي عدد العاملين في فلسطين، وعند توزيع هذه النسبة على مستوى المنطقة نلاحظ ان هناك ما نسبته 20.3% من العاملات في الضفة الغربية، وهناك ما نسبته 13.5% من العاملات في قطاع غزة، بمعنى آخر نلاحظ ان نسبة العاملات في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة.

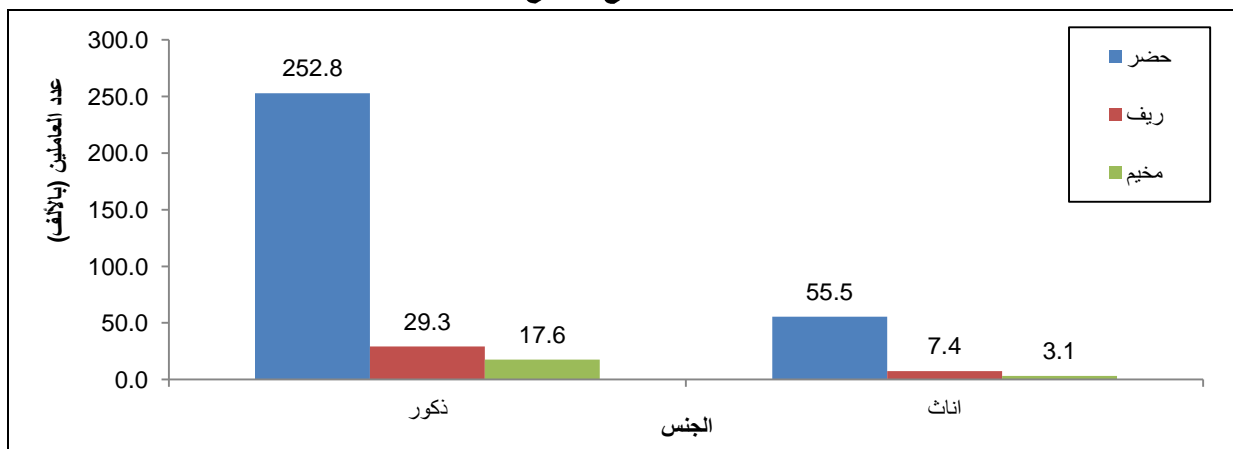
العاملون في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين (بالآلاف) حسب الجنس والمنطقة، 2012



عند توزيع العاملات حسب نوع التجمع يتضح أن 82.8% من العاملات يعملن في تجمعات حضرية في الضفة الغربية، مقابل 14.4% يعملن في تجمعات ريفية، و2.8% من إجمالي العاملات في الضفة الغربية يعملن في المخيمات، وفي قطاع غزة يلاحظ من خلال النتائج أن غالبية العاملات يتركزن في التجمعات الحضرية حيث بلغت نسبتهن 87.7%، مقابل تدني أعداد العاملات في التجمعات الريفية حيث شكلن ما نسبته 2.0% فقط، في حين كان هناك ارتفاع لإعداد العاملات في المخيمات حيث بلغت نسبتهن 10.3% من إجمالي عدد العاملات في المنشآت العاملة في قطاع غزة.

معظم العاملين في المنشآت العاملة هم من الذكور، حيث شكلوا ما نسبته 81.9% من إجمالي عدد العاملين في فلسطين، بالمقابل بلغت نسبة الإناث 18.1%. وظهرت النتائج ان كل 454 عامل يقابلها 100 عاملة في فلسطين، أي ان سوق العمل الفلسطيني ذكوري بامتياز.

العاملون في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين (بالآلاف) حسب الجنس ونوع التجمع، 2012

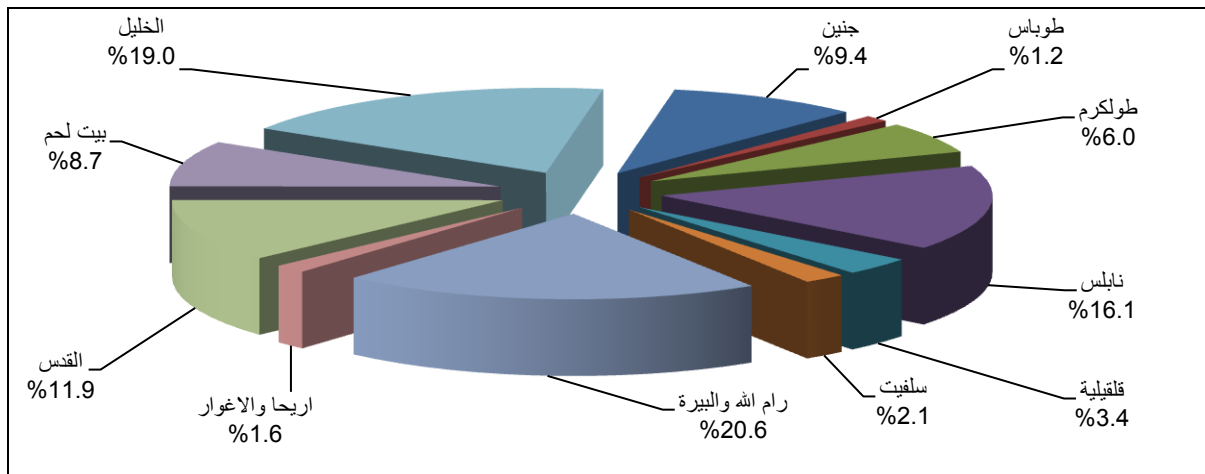




#### 2.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة

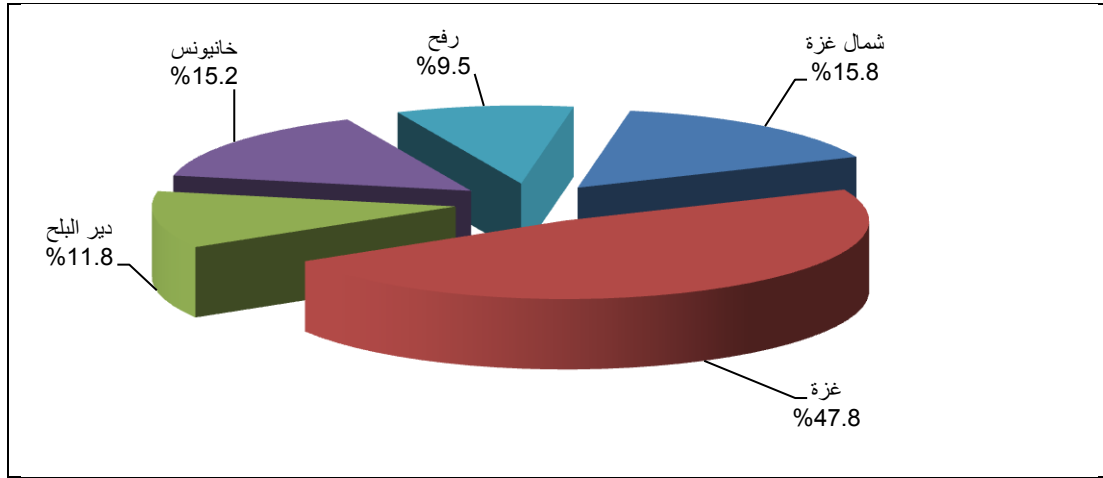
يلاحظ من توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية حسب المحافظة أن محافظة رام الله والبيرة جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة العاملين فيها 20.6% من إجمالي عدد العاملين في الضفة الغربية، وتلتها محافظة الخليل بنسبة 19.0% من إجمالي عدد العاملين، وتلتها محافظة نابلس بنسبة 16.1%، أما نسبة العاملين في محافظة القدس فقد بلغت 11.9% من إجمالي عدد العاملين في الضفة الغربية، وبنسبة 9.4% جاءت محافظة جنين، في حين بلغت نسبة العاملين في محافظة بيت لحم 8.7% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، تلتها محافظة طولكرم حيث شكلت ما نسبته 6.0% من إجمالي العاملين، بالمقابل ساهمت بقية المحافظات بنسب متدنية من حيث تشغيل الأيدي العاملة في المنشآت وجاءت على التوالي: قلقيلية 3.4%، سلفيت 2.1%، أريحا والأغوار بنسبة 1.6%، واخيراً محافظة طوباس 1.2%.

#### التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2012



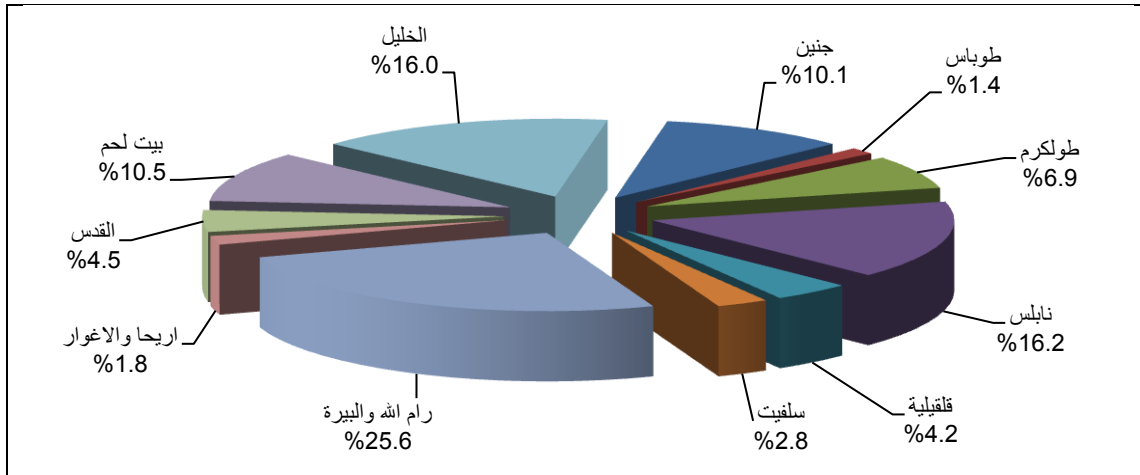
في قطاع غزة يتضح من خلال النتائج أن 47.8% من العاملين يعملون في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في محافظة غزة، في حين تشغل المنشآت العاملة في محافظة شمال غزة ما نسبته 15.8% من إجمالي عدد العاملين في قطاع غزة، وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة خان يونس لتساهم بنسبة 15.2% في تشغيل الأيدي العاملة في قطاع غزة، أما مساهمة محافظة دير البلح في هذا الجانب فقد بلغت 11.8%، وتأتي محافظة رفح في المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة 9.5% من إجمالي عدد العاملين في قطاع غزة.

التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة حسب المحافظة، 2012



أما عند توزيع العاملات في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية على مستوى المحافظة، فنجد أن أعلى نسبة في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 25.6% من اجمالي العاملات في الضفة الغربية، ثم تأتي محافظة نابلس بواقع 16.2%، ثم محافظة الخليل 16.0%، ثم محافظة بيت لحم بما نسبته 10.5%، اما اقل نسبة فكانت موجودة في محافظة طوباس بنسبة 1.4%.

التوزيع النسبي للعاملات في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2012

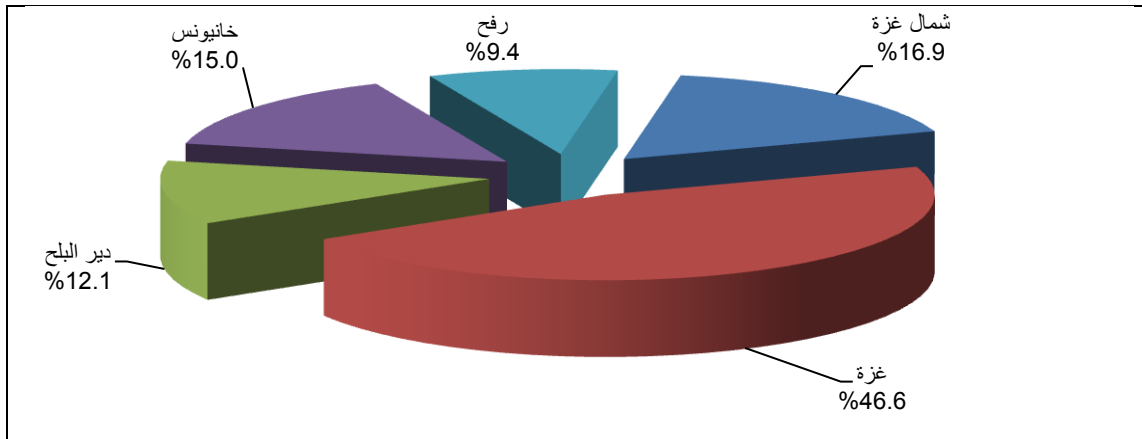


أما في قطاع غزة فنلاحظ ان أعلى نسبة موجودة للعاملات كانت في محافظة غزة حيث مثلت ما نسبته 46.6% من اجمالي العاملات في القطاع، ثم جاءت محافظة شمال غزة بنسبة 16.9%، وتلتها محافظة خان يونس بنسبة 15.0%، وما نسبته 12.1% في دير البلح، اما اقل نسبة فكانت في محافظة رفح وكانت 9.4%.

وعند المقارنة بين عدد العاملين في فلسطين نلاحظ ان العاملين يتوزعون الى 194,352 ذكر، و49,538 أنثى (لا يشمل عدد العاملين حسب الجنس في القدس j1) في الضفة الغربية. اما في قطاع غزة فبلغ عدد العاملين 105,452 ذكر، و16,501 أنثى.

## التوزيع النسبي للعمال في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة

حسب المحافظة، 2012



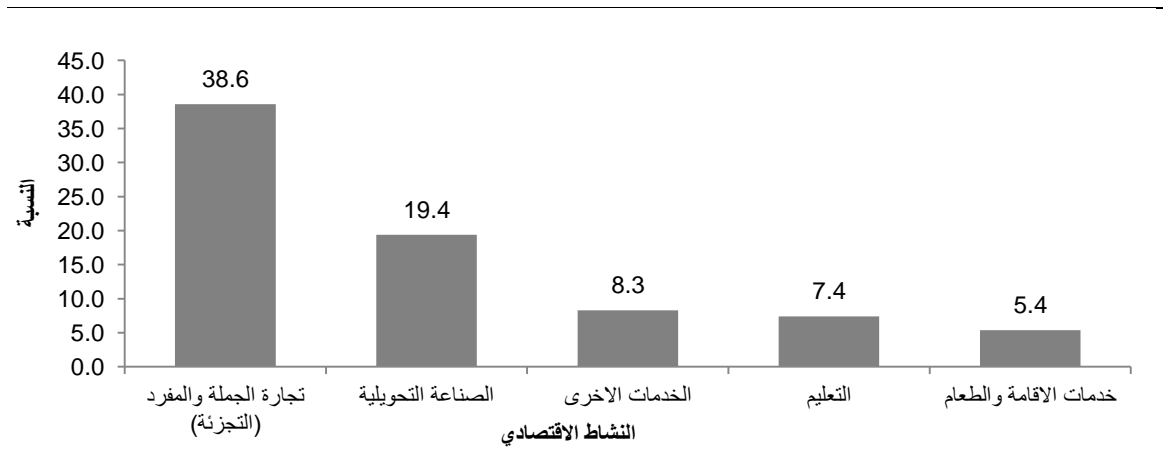
## 3.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب الأنشطة الاقتصادية

## 1.3.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب الأنشطة الاقتصادية

عند النظر إلى توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب الأنشطة الاقتصادية، يلاحظ أن أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) احتلت المركز الأول من حيث التشغيل حيث ساهمت بنسبة 38.6% من إجمالي عدد العاملين في فلسطين، في حين شملت أنشطة الصناعة التحويلية ما نسبته 19.4% من إجمالي عدد العاملين، أما أنشطة الخدمات الأخرى (مثل اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، جمعيات المزارعين، وانشطة نقابات العاملين) ساهمت بما نسبته 8.3%، وأنشطة التعليم بنسبة 7.4%، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام مثلت ما نسبته 5.4% من إجمالي عدد العاملين في فلسطين.

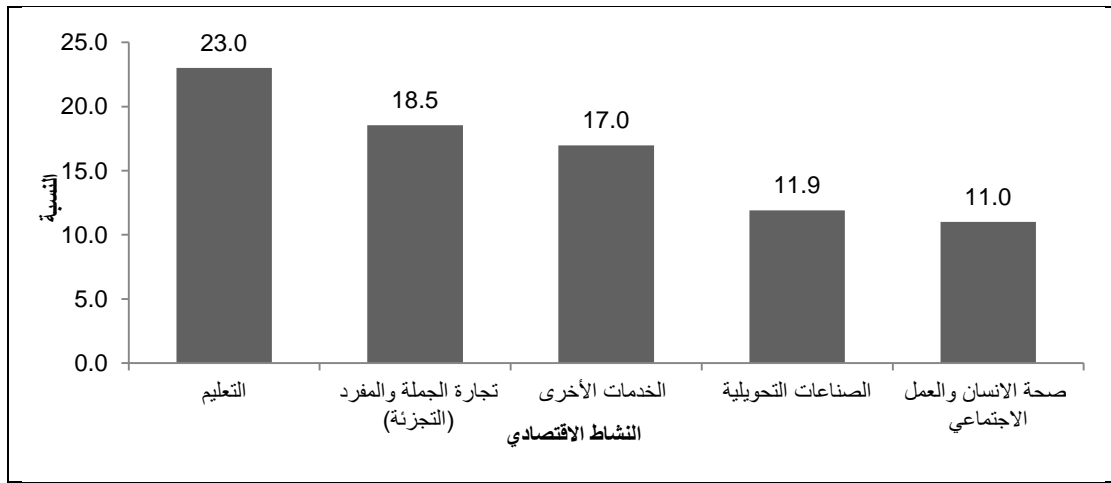
## نسبة العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب أعلى خمس

انشطة اقتصادية، 2012



عند النظر إلى توزيع العاملات في الأنشطة الاقتصادية على مستوى فلسطين، يتضح أن أنشطة التعليم تمثل الأهم من حيث عدد العاملات حيث شكلت ما نسبته 23.0% من مجموع العاملات في فلسطين، أما أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية فقد شكلت ما نسبته 18.5% من إجمالي عدد العاملات في فلسطين، بينما شكلت أنشطة الخدمات الأخرى (مثل اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، جمعيات المزارعين، وأنشطة نقابات العاملين) 17.0%، في حين أن أنشطة الصناعة التحويلية 11.9% من إجمالي عدد العاملات، بينما بلغت نسبة العاملات في أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي 11.0%.

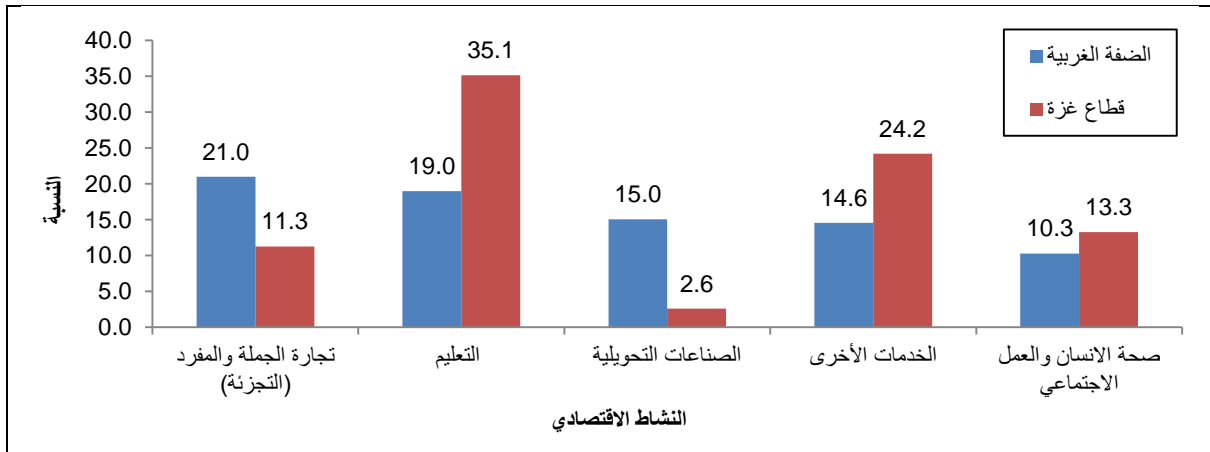
نسبة العاملات في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب أعلى خمس أنشطة اقتصادية، 2012



في الضفة الغربية تحافظ أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) على كونها النشاط الأبرز من بين بقية الأنشطة من حيث تشغيل العاملات حيث تعمل 21.0% من العاملات في الضفة الغربية بهذا النشاط، تليها أنشطة التعليم بنسبة 19.0%، في حين شكلت نسبة العاملات بأنشطة الصناعة التحويلية 15.0%، أما أنشطة الخدمات الأخرى (مثل اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، جمعيات المزارعين، وأنشطة نقابات العاملين) فشكلت 14.6% من إجمالي عدد العاملات في الضفة الغربية، في حين أن 10.3% من العاملات في الضفة الغربية يمارسن أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي.

أما الوضع في قطاع غزة فنلاحظ أن أنشطة التعليم تحتل مركز الصدارة في تشغيل العاملات بنسبه بلغت 35.1% من إجمالي عدد العاملات في قطاع غزة، في حين شكلت المنشآت العاملة بأنشطة الخدمات الأخرى (مثل اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، جمعيات المزارعين، وأنشطة نقابات العاملين) ما نسبته 24.2%، وهناك ما نسبته 13.3% من العاملات يعملن في أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي، أما أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) فكانت نسبتها 11.3%، وكان نصيب العاملات بالأنشطة المهنية والعلمية والتقنية 3.3%.

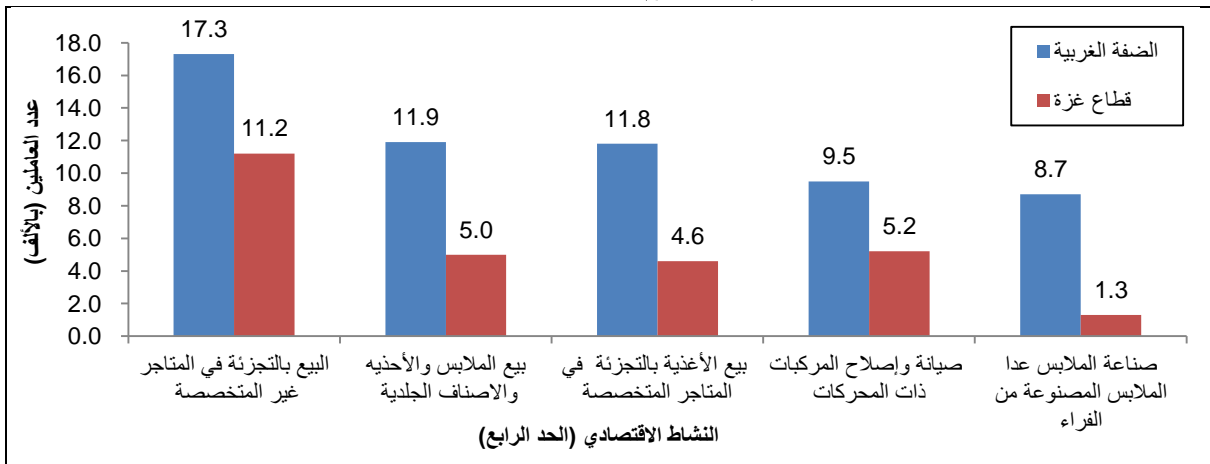
نسبة العاملات في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب المنطقة واعلى خمس أنشطة اقتصادية، 2012



2.3.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية (الحد الرابع)

عند النظر الى توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية في سوق العمل الفلسطيني نلاحظ ان النسبة الاكبر من العاملين تركزت في أنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها وذلك بنسبة 7.4%، أما أنشطة بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة فقد مثلت ما نسبته 4.4%، في حين شكلت أنشطة بيع الأغذية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة 4.3% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت العاملة في فلسطين، اما أنشطة صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات فقد مثلت ما نسبته 3.8%، وشكلت أنشطة التعليم قبل الأساسي والتعليم الأساسي 3.5%.

عدد العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب أعلى خمس أنشطة اقتصادية (الحد الرابع) والمنطقة، 2012



في الضفة الغربية كانت الصورة قريبة مع واقع توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية (الحد الرابع) في فلسطين، حيث كانت النسبة الأكبر لأنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ السلع السائدة فيها مشكلةً 6.6%، وقد جاءت بنسب متساوية أنشطة بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية

بالتجزئة في المتاجر المتخصصة وأنشطة بيع الأغذية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة 4.5%، بالمقابل مثلت أنشطة صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات بنسبة 3.6%، وبنسبة بلغت 3.3% لكل من أنشطة صناعة الملابس عدا الملابس المصنوعة من الفراء والتعليم قبل الأساسي والتعليم الأساسي.

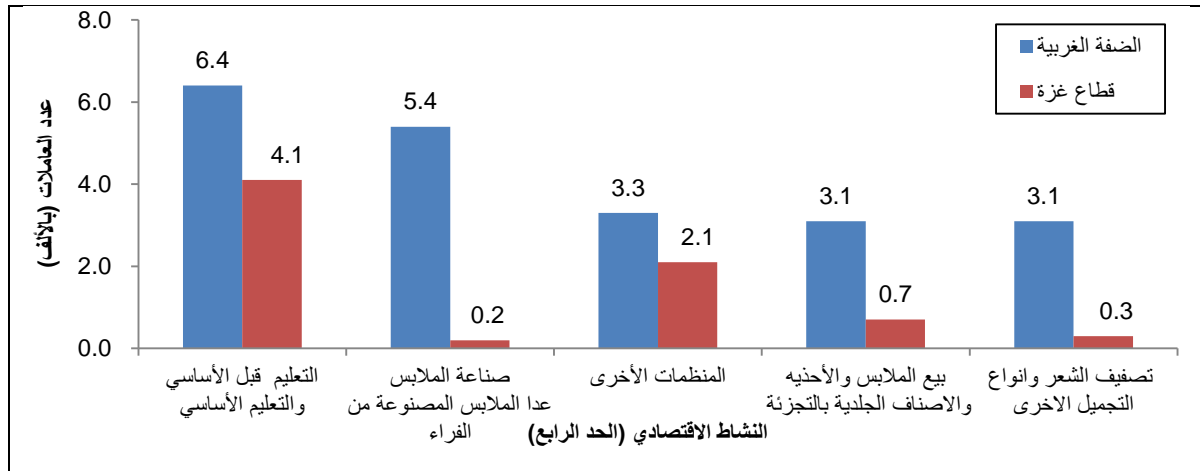
في قطاع غزة احتلت أنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها النسبة الأكبر من حيث عدد العاملين وذلك بنسبة 9.2%، أما أنشطة صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات فقد مثلت ما نسبته 4.2%، في حين شكلت أنشطة بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة 4.1% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت العاملة في قطاع غزة، وجاءت بنسب مقاربة أنشطة التعليم قبل الأساسي والتعليم الأساسي وأنشطة بيع الأغذية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة بنسبة 3.9% و 3.8%.

وعند لقاء نظرة معمقة على وضع العاملات في سوق العمل الفلسطيني وتوزيع العاملات على الأنشطة الاقتصادية (الحد الرابع) نلاحظ ان النسبة الأكبر من العاملات تركزن في أنشطة التعليم قبل الأساسي والتعليم الأساسي وذلك بنسبة 16.0%، أما أنشطة صناعة الملابس عدا الملابس المصنوعة من الفراء فقد مثلت ما نسبته 8.5%، في حين شكلت أنشطة المنظمات الأخرى ذات العضوية التي لم تصنف في موضع آخر (مثل منظمات البيئة، والجمعيات الخيرية، وجمعيات نوادي الشباب والناشئة) 8.1% من إجمالي عدد العاملات في المنشآت العاملة في فلسطين، أما أنشطة تصفيف الشعر وأنواع التجميل الأخرى فقد مثلت ما نسبته 6.9%، وشكلت أنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها بنسبة 5.8%.

في الضفة الغربية كانت الصورة قريبة مع واقع توزيع العاملات على الأنشطة الاقتصادية (الحد الرابع) في فلسطين، حيث كانت النسبة الأكبر لأنشطة التعليم قبل الأساسي والتعليم الأساسي مشكلةً 6.6%، تلتها أنشطة صناعة الملابس عدا الملابس المصنوعة من الفراء بنسبة 10.9%، بالمقابل مثلت أنشطة المنظمات الأخرى ذات العضوية التي لم تصنف في موضع آخر (مثل منظمات البيئة، والجمعيات الخيرية، وجمعيات نوادي الشباب والناشئة) بنسبة 6.6%، وبنسبة بلغت 6.3% و 6.2% لكل من أنشطة البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها وأنشطة بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة.

في قطاع غزة احتلت أنشطة التعليم قبل الأساسي والتعليم الأساسي النسبة الأكبر من حيث عدد العاملات وذلك بنسبة 25.4%، أما أنشطة المنظمات الأخرى ذات العضوية التي لم تصنف في موضع آخر (مثل منظمات البيئة، والجمعيات الخيرية، وجمعيات نوادي الشباب والناشئة) فقد مثلت ما نسبته 12.6% من مجموع العاملات في قطاع غزة، في حين شكلت أنشطة تصفيف الشعر وأنواع التجميل الأخرى 10.2% من إجمالي عدد العاملات في المنشآت العاملة في قطاع غزة، وجاءت أنشطة أنواع التعليم الأخرى غير المصنفة في أماكن أخرى (مثل تعليم اللغات والمهارات الكلامية واللغوية، وتعليم قيادة السيارات) بنسبة 5.6%.

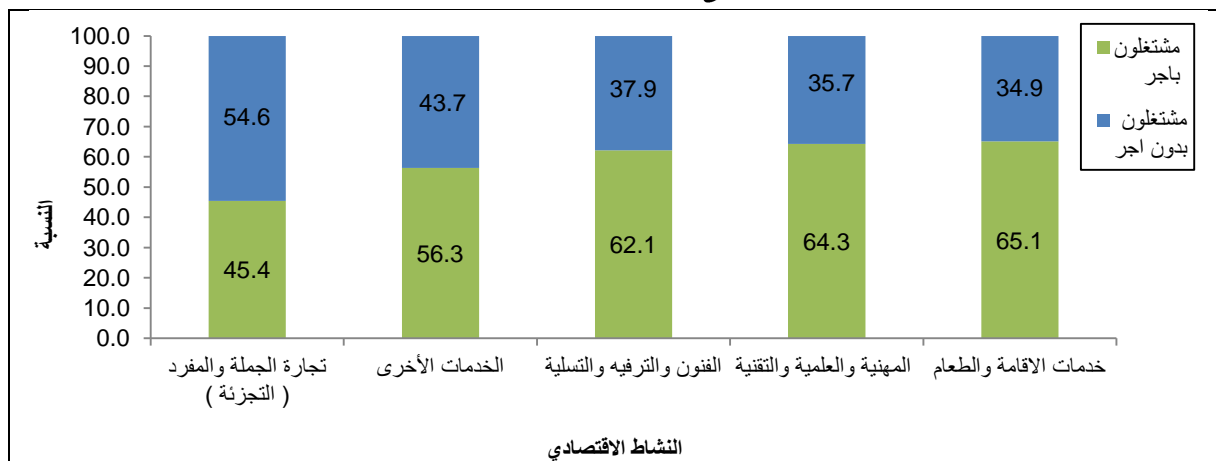
عدد العاملات في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب اعلى خمس أنشطة اقتصادية  
(الحد الرابع) والمنطقة، 2012



**4.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب نوع العمل**  
تظهر النتائج أن هناك اعتماد في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية على العاملين من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة (العاملون بدون أجر)، حيث بلغت نسبتهم 36.7% من إجمالي عدد العاملين، في حين شكل العاملون مقابل رواتب وأجور ما نسبته 63.3%، ويلاحظ أن نشاط تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) هو النشاط الأكثر اعتماداً على العاملين بدون أجر (أصحاب العمل وأفراد الأسرة العاملون بدون أجر) حيث بلغت نسبتهم 54.6% من إجمالي عدد العاملين في هذا النشاط على مستوى فلسطين، بالمقابل فإن نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ونشاط المالية والتأمين ونشاط التعليم ونشاط المعلومات والاتصالات هي الأنشطة الأكثر اعتماداً على العاملين برواتب وأجور حيث بلغت نسبتهم 99.4%، 92.0%، 91.9%، 91.0% على التوالي.

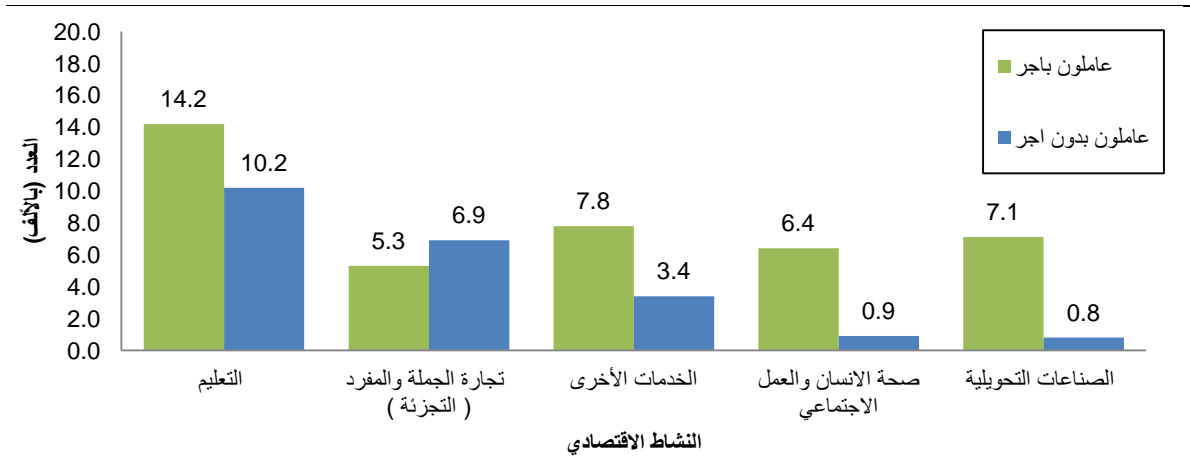
أما على مستوى الضفة الغربية فيلاحظ أن نسبة العاملين بدون أجر 35.5% مقابل 64.5% للعاملين بأجر، بالمقابل تظهر النتائج في قطاع غزة أن الاعتماد على العاملين بدون أجر أعلى مما هو عليه في الضفة الغربية حيث يشكلون ما نسبته 39.1% فقط من إجمالي عدد العاملين في قطاع غزة ويشكل العاملون بأجر 60.9% وهو أقل من عدد العاملين بأجر في الضفة الغربية.

التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب نوع العمل وأعلى خمس أنشطة اقتصادية، 2012



تشير البيانات الى ان 77.5% من إجمالي عدد العاملات في فلسطين يعملن بأجر بالمقابل 22.5% من العاملات في فلسطين يعملن بدون أجر، وتوزعت العاملات بواقع 76.5% بأجر و 23.5% بدون اجر من اجمالي العاملات في الضفة الغربية، بالمقابل شكلت العاملات بأجر في قطاع غزة 80.7% والعاملات بدون اجر 19.3% من اجمالي العاملات في قطاع غزة.

عدد العاملات (بالآلف) في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب نوع العمل وأعلى خمس أنشطة اقتصادية، 2012



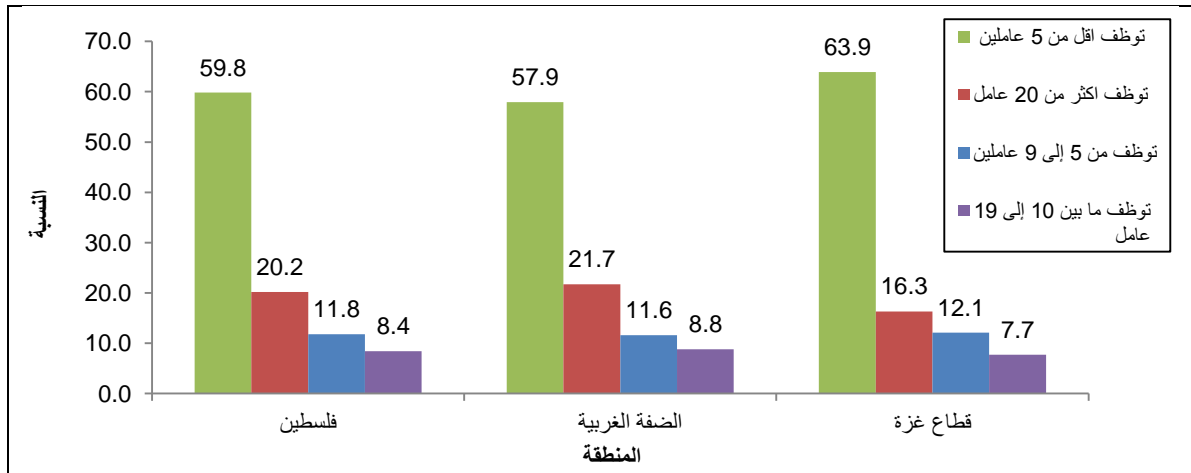
5.4 توزيع العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب فئات العمالة عند توزيع العاملين حسب فئات العمالة تظهر نتائج التعداد لعام 2012 على مستوى فلسطين أن 59.8% من العاملين يعملون ضمن فئة العمالة الأولى (التي توظف اقل من 5 عاملين)، وان 58.3% من إجمالي عدد العاملين في هذه الفئة هم عاملون بدون اجر (من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة)، أما فئة العمالة الثانية (التي توظف من 5-9 عاملين) فقد شكلت ما نسبته 11.8% من إجمالي عدد العاملين في فلسطين، منهم 10.9% عاملين بدون أجر.

وشكلت الفئة الثالثة (التي تشغل من 10-19 عامل) ما نسبته 8.4% من إجمالي العاملين، منهم 3.4% عاملين بدون أجر، أما الفئة الأخيرة والرابعة والتي تشغل اكثر من 20 عامل فقد بلغت نسبتها من إجمالي عدد العاملين في فلسطين 20.2%، ونسبة العاملين بدون أجر في هذه الفئة بلغ 1.4%، الأمر الذي يشير إلى أن هذه الفئة من المنشآت تتسم بطابع التنظيم وتساهم بشكل أوسع في استيعاب العمالة الفلسطينية وخاصة العمالة المؤهلة، ويتضح من خلال العرض السابق أن أعداد العاملين بدون اجر تتناقص كلما زاد حجم التشغيل في المنشآت العاملة.

على مستوى المناطق الجغرافية يتضح أن هناك درجة من التشابه ما بين المناطق، ففئة العمالة الأولى التي توظف اقل من 5 عاملين شكلت ما نسبته 57.9% في الضفة الغربية و 63.9% في قطاع غزة، في حين شكلت فئة العمالة الثانية التي توظف من 5-9 عاملين من إجمالي العاملين ما نسبته 11.6% في الضفة الغربية، 12.1% في قطاع غزة، أما الفئة الثالثة فقد مثلت 8.8% في الضفة الغربية و 7.7% في قطاع غزة، وأخيراً شكلت الفئة الرابعة والتي تشغل اكثر من 20 عامل ما نسبته 21.7%، 16.3% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

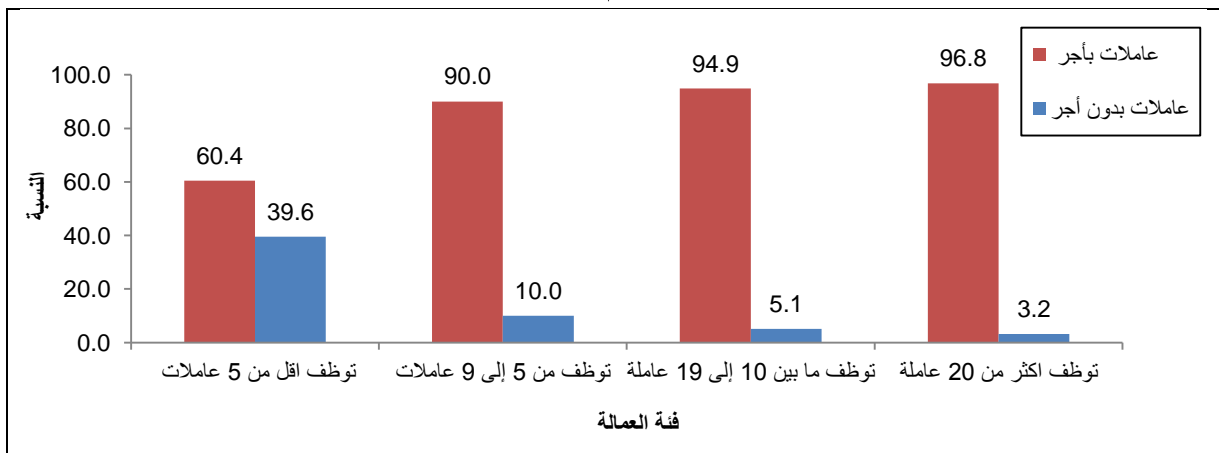


التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية حسب المنطقة  
وفئة العمالة، 2012



عند توزيع العاملات حسب فئات العمالة تظهر نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 2012 في فلسطين أن تركز العاملات في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية يقع ضمن الفئة التي تشغل اقل من 5 عاملات والتي هي اقرب إلى القطاع غير المنظم من حيث حجم التوظيف أو القدرة الاستيعابية للعمالة حيث شكلت 49.5% من مجموع العاملات في فلسطين، وتتوزع العاملات الى 60.4% بأجر و 39.6% بدون اجر من مجموع العاملات في الفئة الأولى التي تشغل اقل من 5 عاملات ومقابل 15.9% من العاملات في المنشآت التي توظف من 5 إلى 9 عاملات تتوزع الى 90.0% بأجر و 10.0% بدون اجر، في حين بلغت نسبة العاملات في المنشآت التي تشغل ما بين 10 إلى 19 عاملة 11.5%، 94.9% من العاملات في هذه الفئة يعملن بأجر مقابل 5.1% بدون أجر، أما العاملات في المنشآت التي توظف اكثر من 20 عاملة فقد مثلت نسبة بلغت 23.1% تتوزع الى 96.8% بأجر و 3.2% بدون أجر من اجمالي العاملات في هذه الفئة في فلسطين.

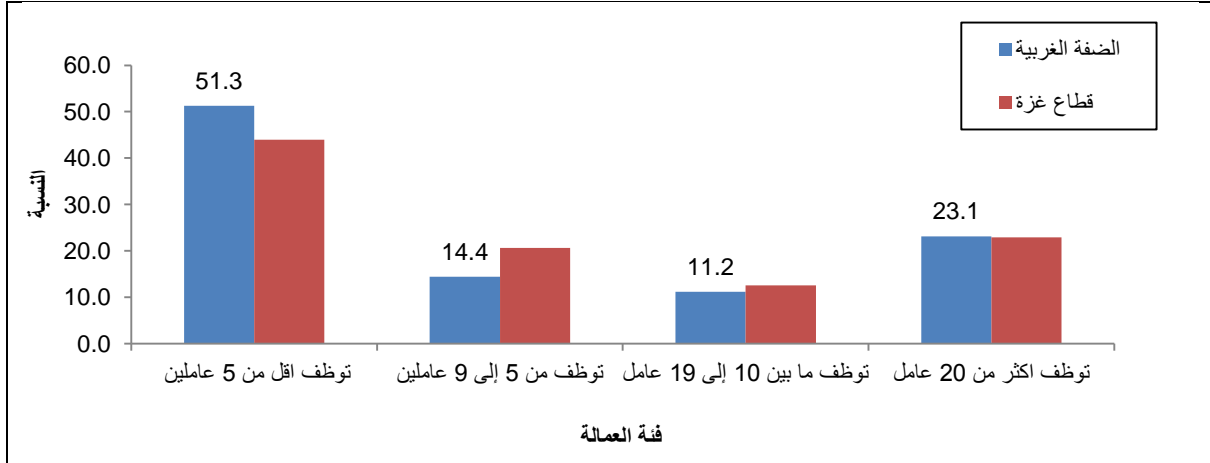
التوزيع النسبي للعاملات في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب نوع العمل وفئات حجم العمالة، 2012



على مستوى الضفة الغربية تتركز العاملات في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية أيضا ضمن الفئة التي تشغل اقل من 5 عاملات، حيث بلغت نسبة المنشآت في هذه الفئة 51.3% من إجمالي

عدد المنشآت في الضفة الغربية، في حين شكلت المنشآت التي توظف من 5 إلى 9 عاملة ما نسبته 14.4%، وتلتها المنشآت التي تشغل ما بين 10 إلى 19 عاملة بنسبة 11.2% من إجمالي عدد المنشآت في الضفة الغربية، أخيراً المنشآت التي توظف أكثر من 20 عاملاً بنسبة 23.1%.

التوزيع النسبي للعمليات في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب المنطقة وفئات حجم العمالة، 2012



وبنفس الاتجاه تشير النتائج في قطاع غزة حيث بلغت نسبة العمليات ضمن الفئة التي تشغل أقل من 5 عمليات 44.0%، مقابل 20.6% من المنشآت التي توظف من 5 إلى 9 عاملة، أما المنشآت التي تشغل ما بين 10 إلى 19 عاملة فقد شكلت ما نسبته 12.6% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، وبنسبة 22.9% جاءت المنشآت التي توظف أكثر من 20 عاملة. ومن النتائج اعلاه يلاحظ أن العمليات يعملن في الغالب ضمن المنشآت التي يشتغل فيها أقل من 5 عمليات، أو ان العمليات يعملن في المنشآت التي تعمل فيها أكثر من 20 عاملة. وحسب نوع العمل نلاحظ توجه العمليات الفلسطينية الى العمل باجر في الغالب مقابل نسبة ضئيلة تتجه الى العمل بدون اجر.

## الفصل الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

#### 1.5 الاستنتاجات

من خلال دراسة خصائص المنشآت العاملة في فلسطين وذلك من واقع بيانات التعداد العام للمنشآت 2012، والتعرف على أهم الخصائص الاقتصادية، الديمغرافية، والجغرافية لهذه المنشآت، بالإضافة إلى رصد بعض التغيرات مقارنة مع تعداد المنشآت عام 2007، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. يستحوذ قطاع تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية على النسبة الأكبر من عدد المنشآت العاملة في فلسطين.
2. عند النظر إلى توزيع المنشآت العاملة حسب ملكيتها يتضح تمركز معظم المنشآت في القطاع الخاص الوطني، أما من جانب الكيان القانوني فان معظم المنشآت هي منشآت فردية (مملوكة بالكامل من قبل شخص واحد)، بالإضافة لكونها منشآت مفردة (ليست مراكز رئيسية أو فروع تتبع لمراكز)، وتتبع لقطاع الأسر المعيشية.
3. يستنتج من توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية خلال عام 2012 أن غالبية المنشآت تندرج ضمن فئة المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين.
4. عند النظر إلى خصائص المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية من حيث جنس مالكي المنشآت (للمنشآت الفردية) أو مدارءها (لبقية الكيانات القانونية) يلاحظ أن الذكور تشكل النسبة الأعلى في هذا المجال.
5. يلاحظ تمركز للإناث في أنشطة الخدمات، في حين تعتبر أنشطة الإنشاءات المشغل الأقل للإناث مقارنة مع بقية الأنشطة الاقتصادية.
6. يستنتج من خلال النتائج لعام 2012 أن النسبة الأكبر من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية لا تنظم حساباتها المالية بشكل مهني وذلك من خلال الدفاتر والسجلات المحاسبية.
7. عند توزيع أعداد العاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية لعام 2012 يتضح أن غالبية العاملين في فلسطين يعملون في منشآت تقع ضمن تجمعات حضرية.
8. على مستوى المحافظات يتضح أن محافظة رام الله والبيرة شكلت النسبة الأعلى من حيث تشغيل الأيدي العاملة في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة احتلت محافظة غزة المرتبة الأولى في هذا المجال.
9. يستخلص من خلال النتائج أن نشاط تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) هو المستوعب الأول للعمالة الفلسطينية ضمن المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية في فلسطين مقارنة مع بقية الأنشطة الاقتصادية.
10. يستنتج من خلال نتائج التعداد العام للمنشآت 2012 أن هناك اعتماد في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية على العمالة من داخل الأسرة (أصحاب العمل وأفراد الأسرة بدون اجر)، ويعتبر نشاط تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) الأكثر اعتماداً على العاملين بدون أجر.

11. عند توزيع العاملين حسب فئات العمالة تظهر نتائج التعداد العام للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الاهلي والشركات الحكومية لعام 2012 في فلسطين أن النسبة الأكبر من العاملين يعملون ضمن فئة العمالة الأولى (المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين).
12. عند توزيع العاملات في الأنشطة الاقتصادية نلاحظ ان أنشطة التعليم تحتل الصدارة من حيث تشغيل العاملات الفلسطينيات في سوق العمل، تليها كلا من أنشطة تجارة الجملة والمفرد وأنشطة الخدمات الأخرى أي ان العاملات الفلسطينيات لم يخرجن عن الأنشطة التقليدية المتعارف على عمل الاناث بها في المجتمع الفلسطيني.
13. يلاحظ أن العاملات يعملن في الغالب ضمن المنشآت التي يشغل فيها اقل من 5 عاملات، او ان العاملات يعملن في المنشآت التي تعمل فيها اكثر من 20 عاملة.
14. وعند توزيع العاملات حسب نوع العمل نلاحظ توجه العاملات الفلسطينيات الى العمل باجر في الغالب مقابل نسبة ضئيلة تتجه الى العمل بدون اجر.
15. عند المقارنة ما بين نتائج تعداد المنشآت 2012 مع نتائج تعداد المنشآت 2007 في فلسطين يستنتج ان ضمن فئات العمالة حققت فئة العمالة الثانية (المنشآت التي تشغل ما بين 5 عاملين وحتى 9 عامل) أعلى ارتفاع في عدد المنشآت العاملة مقارنة مع بقية الفئات، بالمقابل سجلت فئة العمالة الاولى (المنشآت التي تشغل اقل من 5 عاملين) أدنى ارتفاع في أعداد المنشآت العاملة.

## 2.5 التوصيات:

### • توصيات خاصة:

1. العمل على سن سياسات تشجع على الاستثمار في المناطق الريفية من اجل زيادة التنمية الاقتصادية وتشغيل الايدي العاملة.
2. قيام الحكومة بالعمل على توفير مناخ استثماري لاستقطاب رؤوس الاموال من الخارج من اجل انشاء المشاريع المختلفة في داخل فلسطين مما يساعد على انعاش الاقتصاد الفلسطيني واستيعاب الايدي العاملة.
3. سن سياسات تعمل على تفعيل دور المرأة العاملة في كافة الأنشطة الاقتصادية وعدم حصرها في الأنشطة التقليدية المتعارف عليها.
4. نظرا الى ان غالبية المنشآت العاملة في فلسطين تصنف على انها تتبع لقطاع الاسر المعيشية واعتمادها على العمالة من داخل الأسرة وضع التشريعات والقوانين لدعم هذه المنشآت وتطويرها من خلال عمل برنامج للقروض الصغيرة لتشجيع مثل هذه المنشآت وتطوير الموجود منها لما لذلك من اهمية في تشغيل الايدي العاملة وتنشيط الاقتصاد الفلسطيني.

### • توصيات عامه:

1. العمل على تنفيذ دراسات متخصصة للعاملات الفلسطينيات من اجل التعرف على ابرز خصائصهن الاجتماعية والثقافية والتعليمية وابرز التحديات التي تواجههن في سوق العمل الفلسطينية.
2. العمل على دراسة سن قانون يلزم المؤسسات الحكومية والخاصة بضرورة تحديد نسبة معينة من عدد العاملين في هذه المؤسسات من الاناث، وايضا تحديد نسبة من المناصب العليا للعاملات وذلك لاهميته في دعم حقوق المرأة والنظر الى احتياجاتها.

3. على الحكومة الفلسطينية وخاصة الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة الإسراع في الشروع في بناء السجل التجاري الفلسطيني كقاعدة بيانات أساسية تمهد الطريق لوضع خطط والبرامج واتخاذ القرارات السليمة للتوجه نحو التنمية الحقيقية.
4. تنفيذ مسح لإلقاء الضوء على ظروف المنشآت الصغيرة والعاملين بها.
5. توعية اصحاب المنشآت العاملة من خلال برامج توعية وعقد ورش عمل ومن خلال الاذاعة باهمية تسجيل منشآتهم بشكل قانوني وتنظيم حساباتهم بشكل مهني من خلال الدفاتر والسجلات المحاسبية.



## الجداول





جدول 1: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة والعمال في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية وعدد السكان المقدر في فلسطين حسب المحافظة والمنطقة، 2012

المحافظة/ المنطقة	نسبة عدد المنشآت	نسبة عدد السكان	نسبة العاملين
فلسطين	100.0	100.0	100.0
الضفة الغربية	67.4	61.7	68.3
جنين	8.3	6.7	6.4
طوباس	1.1	1.4	0.9
طولكرم	4.9	4.0	4.1
نابلس	11.1	8.4	11.0
قلقيلية	2.9	2.4	2.4
سلفيت	1.7	1.5	1.4
رام الله والبييرة	9.5	7.4	14.0
أريحا والأغوار	0.9	1.1	1.1
القدس	7.1	9.2	8.1
بيت لحم	5.3	4.6	5.9
الخليل	14.6	15.0	13.0
قطاع غزة	32.6	38.3	31.7
شمال غزة	5.3	7.5	5.1
غزة	13.2	13.3	15.1
دير البلح	4.3	5.6	3.7
خان يونس	6.0	7.2	4.8
رفح	3.8	4.7	3.0

جدول 2: التوزيع النسبي للمنشآت العاملة والعمال في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2012

نسبة العاملين	نسبة المنشآت	النشاط الاقتصادي
0.5	0.3	التعدين واستغلال المحاجر
19.4	14.9	الصناعات التحويلية
0.8	0.0	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.3	0.2	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
1.4	0.6	الإتشاءات
38.6	55.5	تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
1.8	1.0	النقل والتخزين
5.4	4.5	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
2.2	0.6	المعلومات والاتصالات
2.4	0.8	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
0.3	0.2	الأنشطة العقارية
3.0	2.6	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
1.5	1.0	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
0.0	0.0	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي
7.4	2.4	التعليم
5.0	4.0	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
1.6	1.9	الفنون والترفيه والتسلية
8.3	9.4	أنشطة الخدمات الأخرى
0.0	0.0	أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً وأنشطة الأسر المعيشية في إنتاج سلع وخدمات غير محددة لاستخدامها الخاص
0.0	0.0	أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية غير الخاضعة للولاية الوطنية
0.0	0.0	غير مبين
<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>المجموع</b>

جدول 3: التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والجنس والمنطقة، 2012

قطاع غزة		الضفة الغربية		فلسطين		النشاط الاقتصادي
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
0.0	0.1	0.0	0.9	0.0	0.6	التعدين واستغلال المحاجر
2.6	17.1	15.0	24.7	11.9	22.0	الصناعات التحويلية
0.5	1.2	0.2	0.5	0.3	0.7	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.0	0.5	0.1	0.2	0.0	0.3	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
0.6	2.1	0.7	1.4	0.7	1.6	الإتشاءات
11.3	46.9	21.0	41.5	18.5	43.4	تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
0.1	1.5	0.3	2.1	0.3	1.9	النقل والتخزين
1.5	5.6	3.5	5.7	3.0	5.6	انشطة خدمات الإقامة والطعام
3.0	1.9	2.6	2.2	2.7	2.1	المعلومات والاتصالات
1.3	1.2	4.7	2.7	3.8	2.2	الانشطة المالية وأنشطة التأمين
0.0	0.3	0.2	0.3	0.2	0.3	الأنشطة العقارية
3.3	2.2	4.8	3.0	4.4	2.8	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
2.4	1.3	1.2	1.4	1.5	1.4	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي
35.1	4.4	19.0	3.0	23.0	3.5	التعليم
13.3	3.7	10.3	3.0	11.0	3.3	انشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي
0.9	1.6	1.7	1.7	1.5	1.6	الفنون والترفيه والتسليه
24.2	8.2	14.6	5.6	17.0	6.5	انشطة الخدمات الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً وأنشطة الأسر المعيشية في إنتاج سلع وخدمات غير محددة لاستخدامها الخاص
0.0	0.0	0.2	0.0	0.1	0.0	انشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية غير الخاضعة للولاية الوطنية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير مبين
<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>100.0</b>	<b>المجموع</b>

